مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٩٥٩

الثلاثاء، ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد موراليس آيما	(بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيدة فيلو
	السنغال	السيد غويي
	السويد	السيدة لوفين
	الصين	السيد ليو جيايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد أشيكباييف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

الإعراب عن التعازي في الهجمات الإرهابية الأخيرة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أصدق التعازي إلى أسر وحكومات دول جميع ضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام وبالوزراء والممثلين الموقَّرين الآخرين الحاضرين في جلسة اليوم. وإن مشاركتهم لتأكيد لأهمية الموضوع قيد المناقشة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالإسبانية): ترتبط المياه والسلام والأمن ارتباطا لا انفصام فيه. وبسبب النمو المتوقع للطلب على المياه العذبة بما يزيد على ٤٠ في المائة بحلول منتصف القرن، وبالنظر إلى الأثر الناجم عن تغير المناخ، فلا ريب أن ندرة المياه تشكّل مصدر قلق متعاظم.

وبحلول عام ٢٠٥٠ سيعيش شخص واحد على الأقل بين كل أربعة أشخاص في بلد يعاني من نقص مزمن أو متكرر في المياه العذبة. وقد بدأ ازدياد الضغوط على الحصول على المياه في جميع المناطق بالفعل. وبدون الإدارة الفعالة لمواردنا المائية، فإننا نخاطر بتزايد المنازعات بين المجتمعات والقطاعات، بل حتى بازدياد التوترات بين الدول.

وتتشاطر ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البحيرات أو أحواض الأنهار مع جيرانها. وتوفر أحواض الأنهار الرئيسية، مثل النيل والسند والغانج ودجلة والفرات وميكونغ شريان حياة للاقتصاد والتجارة والثقافة وسبل العيش للمجتمعات المحلية المحيطة. وبعد، فإن هناك ما يزيد على ٢٧٠ حوضا نهريا مشتركا تشكّل في مجموعها مصدرا رئيسيا للمياه العذبة لحوالي ٤٠ في المائة من سكان العالم. ولذلك السبب، فإن من الضروري أن تتعاون الدول لكفالة تقاسم المياه بصورة عادلة واستخدامها على نحو مستدام.

وقد ثبت أن المياه تعتبر حافزا للتعاون بين الدول، حتى تلك التي ليست على علاقة طيبة مع بعضها بعضا. ففي النصف الثاني من القرن العشرين وحده تم التوقيع على ٢٨٧ من اتفاقات المياه الدولية. فعلى سبيل المثال، ما برحت بحيرة تيتيكاكا في أمريكا الجنوبية، بوصفها أكبر بحيرة للمياه العذبة في القارة، مصدرا للتعاون بين بوليفيا وبيرو.

ولقد صمدت معاهدة مياه نهر السند المعقودة عام ١٩٦٠ بين حكومة الهند وحكومة باكستان خلال ثلاث حروب بين هذين البلدين. وتبيّن تجربتي الخاصة أن اتفاق ألبوفيرا، الذي تم إبرامه عندما كنت رئيسا لوزراء البرتغال، لا يزال يفيد في تعزيز العلاقات الجيدة بين البرتغال وإسبانيا بشأن إدارة المياه.

(تكلم بالإنكليزية)

وأود أن أدلي بتعليق موجز على ذلك الاتفاق. خلال فترة سلفي، كانت المناقشات بين حكومتَي البرتغال وإسبانيا في غاية الصعوبة، وكلما كان هناك تصور بأن الاتفاق يمكن أن يحصل، علت أصوات الاحتجاج في صحافة كلا البلدين حول مسألة ما إذا كانت الحكومتان تخونان المصالح الحيوية لبلديهما. وعندما أصبحت رئيسا للوزراء وأصبح خوسيه ماريا أثنار رئيسا لوزراء إسبانيا، قرّرنا أن تكون مصالحنا المشتركة أكثر أهمية بكثير من الصعوبات التي تعترض إبرام الاتفاق، وهكذا ومن خلال

فريقين صغيرين في كلا الجانبين، تمكنّا بسرعة من تحقيق شيء نعتبره كلانا تسوية معقولة – ليس هو الحل الأمثل لأي بلد من البلدين ولكنه تسوية معقولة.

وحتى اللحظة الأخيرة، كانت أصوات الاحتجاج تعلو والمناقشات في وسائط الإعلام تحتدم بشأن هذه المسألة، ولكن الدليل على حزم الإرادة السياسية هو التوقيع على الاتفاق، ومنذ تلك اللحظة فصاعدا توقف النقاش تماما. وباتت الأمور تمضي بشكل جيد تماما بين البلدين مع تحقيق فوائد جمّة، أي في مجال الإدارة المشتركة للأنهار – مما يجعل أثر الفيضانات المدمّر، على سبيل المثال، أقل بكثير مما كان عليه في الماضي. وهذا الشيء الذي بدا مستحيلا تقريبا أصبح سهلا بوجود إرادة سياسية للقيام به، وعندما وُجدت الإرادة السياسية للقيام به لم يدفع أحد الثمن. وعلى العكس من ذلك، إن كلاً منا هو المستفيد. وأعتقد أن هذا درس يمكن تطبيقه في أجزاء عديدة أخرى من العالم، حيث يخشى الناس أن يخطوا الميل الإضافي للتوصل إلى اتفاق مع جار أو مع شريك.

وفي أماكن أخرى من أوروبا، تعمل الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية على تعزيز التعاون وتسوية النزاعات منذ عام ١٩٩٢. واعتبارا من آذار/مارس من العام الماضي، أصبح باب الانضمام إلى هذه الاتفاقية مفتوحا أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما يتيح الفرصة لإنشاء إطار عالمي للدبلوماسية الوقائية يرمي إلى التعامل مع مسائل المياه العابرة للحدود.

وتعمل الأمم المتحدة بفعالية على تعزيز الوساطة والحوار باعتبارهما من الأدوات الفعالة لمنع نشوب النزاعات على المياه والموارد الطبيعية الأخرى ولتسويتها. فعلى سبيل المثال، يتعاون مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى تعاونا وثيقا مع الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال وشركاء آخرين من أجل بناء القدرات في مجال الدبلوماسية المتعلقة بالمياه وتحديث الإطار القانوني الإقليمي بشأن إدارة موارد المياه العابرة للحدود. وإنني أتطلع إلى زيارة بحر الآرال في الأيام المقبلة. وأثناء وجودي هناك، سأناقش مع جميع الحكومات الخمس في آسيا الوسطى كيفية دعم الأمم المتحدة للوساطة التي ترمي إلى منع وتسوية النزاعات على المياه المحلية والعابرة للحدود في آسيا الوسطى وفي أماكن أخرى. ونحن على استعداد للانخراط في الدبلوماسية الوقائية وتعزيز الحوار والوساطة بشأن الموارد الطبيعية والمسائل الأخرى حيثما وكلما كان ذلك ضروريا.

وفي العام الماضي، أسفر اجتماع الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه، الذي عقده الأمين العام السابق بان كي – مون ورئيس البنك الدولي، عن خطة عمل تؤيد طريقة شاملة وجامعة وتعاونية لتطوير الموارد المائية وإدارتها، وتحسين الخدمات في مجال المياه والصرف الصحي.

كذلك نشرت الأمم المتحدة دليلا يتضمن استراتيجيات عملية وأفضل الممارسات في مجال دبلوماسية المياه. وبينما نعمل على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، سوف نتوسع في هذه المبادرات. وإنني أشيد بهذه الجلسة لمجلس الأمن التي تسلط الضوء على وجوب أن تبقى المياه سببا للتعاون وليس للصراع. فلنلتزم بالاستثمار في أمن المياه بغية كفالة تحقيق السلام والأمن الدائمين لجميع المجتمعات المحلية والأمم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أتلو الآن بيانا بصفتي رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

أود أن أشكر الأمين العام على مشاركته في هذه الجلسة لمجلس الأمن. إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الهامة عن صون السلم والأمن. وينبغي لنا أن نعمل الآن أكثر من أي وقت مضى

على بناء الجسور وليس الجدران، وتعزيز الحوار والدبلوماسية بين الشعوب من أجل حل جميع صراعاتنا لصالح الحياة.

إنه لشرف لي أن أترأس هذه الجلسة. وأود أن أتشاطر وإياكم بعض الأفكار بشأن موضوع يؤثر على الحياة والالتزام بها، وعلى رفاه جميع الشعوب وتوازن أمنا الأرض وبقائها. إنني أشير إلى المياه. فهذا الموضوع يؤثر تأثيرا هاما على صون السلم والأمن الدوليين. إن كوكبنا يواجه والأسرة البشرية والحياة على الأرض أزمة مياه ستتصاعد في العقود المقبلة. ووفقا للبيانات التي قدمتها منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، سوف يبلغ عدد سكان هذا الكوكب قرابة ١٠ بلايين شخص بحلول عام ٢٠٥٠، مما يعني زيادة الطلب على الأغذية بنسبة ٥٠ في المائة. وتقدّر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه بحلول ذلك العام، سيكون الطلب على المياه قد ارتفع بنسبة ٥٤ في المائة. وإذا بقيت أنماط الاستهلاك على حالها، فإن ثلثي سكان العالم سيواجهون نقصا في المياه بحلول عام ٢٠٢٥.

إن هذه الحالة خطيرة جدا. فثمة أكثر من ٨٠٠ مليون شخص لا يحصلون على مياه الشرب، وأكثر من ٢,٥ مليون شخص لا يحصلون على الخدمات المتعلقة بالصرف الصحي الأساسي. ووفقا للأمم المتحدة، يموت في كل يوم ما بين ٨٠٠ و ١ ٠٠٠ طفل تحت سن الخامسة بسبب الأمراض المرتبطة بعدم الحصول على مياه الشرب والنظافة الصحية. ومن المفيد أيضا معرفة أنه منذ عام ١٩٤٧، اندلع ٣٧ صراعا بين الدول بسبب المسائل المتعلقة بالمياه.

وأود أن أشكر الأمم المتحدة وأن أبرز الدور الذي تضطلع به من خلال وكالاتها لمعالجة هذه المسألة التي ما فتئت تشكل واحدا من أهم التحديات التي تواجه البشرية. وفي هذا الصدد، تؤدي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى تعميق فهمنا إزاء حاجة الجميع إلى الحصول على المياه والصرف الصحي بشكل منصف للبشرية جمعاء.

بالإضافة إلى ذلك، إن الدول ملزمة، وفقا لمبدأ التعاون، بإدارة موارد المياه على جميع الصعد بشكل مسؤول وبطريقة متكاملة، بما فيها المياه العابرة للحدود. ولقد اقترحتُ باسم بلدي في عام ٢٠١٠ أن تعلن الجمعية العامة الحصول على الماء كحق من حقوق الإنسان، بغية تعزيز إنفاذه والعمل تدريجيا على كفالة الاعتراف العالمي به وتطبيقه.

وخلال دورتها الرابعة والستين، في تموز/يوليه ٢٠١٠، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٢٩٢/٦٤، الذي يقر بمياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية كحق أساسي من حقوق الإنسان لكفالة التمتع الكامل بالحياة وبكل الحقوق الأخرى. وفي هذا الصدد، ما زلنا نتقدم بمقترحاتنا من أجل أن تعلن كل الخدمات الأساسية باعتبارها حقوقاً إنسانية في نهاية المطاف.

وخلافاً للموارد الأخرى التي يمكن أن نجد لها بدائل، مثل النفط، فليس للمياه النظيفة بديل. ولا حياة بدون مياه. وهناك الآن ٧ بلايين نسمة يستخدمون نفس الموارد المائية المتاحة – وهي موارد محدودة وهشة وشحيحة يجب أن نستخدمها بحكمة. وأنا جئت من بلد يضم العديد من الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الريفية. ولطالما اعتبر شعبنا أن المياه هي مصدر الحياة ومنفعة عامة يتشاركها الجميع، وليست حكراً على مجموعة من البشر خصوصاً. والماء عنصر غذائي تنتجه أمنا الأرض وينبغي احترامه والحفاظ عليه.

وفيما يتعلق بالمياه، فقد عانت شعوبنا ومجتمعاتنا من معاملة غير منصفة خلال الحقبة الاستعمارية، وكذلك في العهد الجمهوري الأخير. فلم نستشر بشأن الكيفية التي ينبغي أن تستخدم بها المياه، مما أثر على حقوقنا في أرضنا وغيرها من الموارد الطبيعية. وأغفلت القيمة الأساسية للمياه كمصدر خير اجتماعي وثقافي وصلتها بهويتنا. وخلال المرحلة الليبرالية الجديدة في بلدي – وأقول هذا بكل صدق – تم خصخصة إمدادات مياه الشرب، مع التركيز بشكل أكبر على الأرباح. ولم

يكن من الممكن تلبية الاحتياجات المتزايدة للمدن. وارتفعت التكاليف، مما أدى إلى احتجاجات من أجل إعادتها إلى سيطرة الدولة. وفي ظل هذه الخلفية، اتفق شعب بوليفيا في دستوره الجديد لعام ٢٠٠٩ على اعتبار الموارد الطبيعية موارد استراتيجية مملوكة للشعب. وهي تقع تحت سيطرته المباشرة وغير القابلة للتجزئة وغير القابلة للتقادم. كما ينص الدستور على أن المياه حق أساسي وحيوي للحياة، بل هي مورد لا غنى عنه يسمح للبشرية بالعيش في وئام مع أمنا الأرض.

إننا نواجه أزمة مائية معقدة تؤدي إلى نشوء تحديات جديدة، والسياسات والطرائق التقليدية لإدارة المياه غير مهيأة لمعالجتها – على سبيل المثال، كون أن المياه تعتبر حقاً من حقوق الإنسان وليست عملاً تجارياً خاصاً أو سلعة. ومما يجافي المنطق أن تخضع المياه لظروف السوق التي تركز على استخدامها عوضاً عن تعميمها وإتاحة الوصول إليها للجميع، والحاجة الماسة لتحديد أولويات استخدامها للأغراض الحيوية وتخصيص أموال متاحة بصورة متزايدة للمياه والهياكل الأساسية للصرف الصحي الأساسي من أجل التغلب على العجز العالمي في تمويل مشاريع المياه – وهو ما يتناقض بشدة مع الإنفاق العسكري الباهظ – وما لها من آثار على التنمية البشرية والاقتصادية واستخداماتها العديدة وحماية البيئة واحترام القيم الثقافية للمجتمعات.

ويجب أن نشير كذلك إلى أن الغالبية العظمى من أهم خزانات المياه في العالم تستخدم بإفراط حالياً، وهي معرضة لخطر التلوث. وتتقاسم دولتان أو أكثر نسبة عالية من موارد المياه العذبة، وقد لا توجد دائماً اتفاقات بشأن منشأها أو ملكيتها أو استخدامها، مما يتسبب في نشوب نزاعات كان ينبغي أن تصبح، بشكل أو بآخر، فرصاً للتعاون الفعال. ووفقاً للأمم المتحدة، هناك ٢٧٦ حوضاً للمياه العابرة للحدود في العالم – ٦٠ في أفريقيا و ٦٨ في أوروبا و ٤٦ في أمريكا الشمالية و ٣٨ في أمريكا الجنوبية. ويتقاسم اثنان أو ثلاثة أو أربعة بلدان مائتين وستة وخمسين من هذه الأحواض – ٩٢,٧ في المائة منها. وتتقاسم خمسة بلدان أو أكثر ٢٠ من هذه الأحواض – ٧,٢ في المائة. نحن جميعاً نرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمياه. فالسياسات التقليدية لإدارة المياه هي نتيجة لآثار تغير المناخ مما عرضنا لأزمة أدت إلى نشوء توترات محلية وإقليمية وعالمية جديدة تعرض سلام الدول وأمنها للخطر. وتلك مسألة مهمة بوضوح لأن مجلس الأمن قد تناول بالفعل تعقد الموضوع في مناسبات عدة. والتطورات على صعيد القانون الدولي للمياه، الذي يشكل عنصراً رئيسياً في منظومة الأمم المتحدة، تشجع على تحديد واعتماد نماذج جديدة، بغية تعزيز إدارة المياه بصورة أكثر فعالية. وعندئذ، يمكن تسوية نزاعات المياه عن طريق الدبلوماسية الوقائية الفعالة المتجددة بشأن المياه العابرة للحدود. ومنذ عام ١٩٤٧، تم الاتفاق على ثلاثمائة اتفاقية دولية بشأن المياه.

وكما ذكر الأمين العام، فقد أنشئت الأمم المتحدة لمنع الحروب. والمنافسة المتزايدة على الموارد في الآونة الأخيرة تعني أن ينصب التركيز على منع النزاعات وإدامة السلام. وأزمة المياه التي نواجهها هي أحد أكبر التهديدات للحياة على هذا الكوكب. وعلى أجهزة الأمم المتحدة أن تضاعف جهودها، على أساس ولاية كل منها، حتى يتسنى لنا معاً إحباط ذلك التهديد. وفي هذا الصدد، أود أن أتشاطر مع المجلس بعض الملاحظات، التي سيُبنى عليها، بلا شك، اليوم وفي المناقشات المقبلة.

أولاً، إن المياه عنصر حيوي للحفاظ على حياة كل البشر والكائنات الحية وحفظ التوازن على أمنا الأرض. فالمياه إرث عالمي مشترك ولكن هش.

ثانياً، إن موارد المياه العذبة محدودة ولا يمكن إحلالها. وعليه، يجب الحفاظ على جميع مصادرها وصونها ضد التلوث وآثار تغير المناخ والإفراط في استخدامها في أنشطة غير ضرورية.

ثالثاً، إن المياه العذبة المتاحة توجد في مناطق يتم تقاسمها دولياً. واستخدامها يجب أن يهيئ الفرص التي تعزز التعاون والتفاعل والوئام بين الشعوب، عوضاً عن إثارة النزاعات حول أصلها أو ملكيتها أو استخدامها. والمياه تعرض السلم والأمن بين الشعوب للخطر، ويجب ألا تكون سبباً لنزاعات محلية أو دولية.

رابعاً، إن المياه يجب أن تقرب بين جميع الدول والأمم والمجتمعات والشعوب والحركات الاجتماعية والأفراد، لكي يتسنى لهم معاً تشاطر شواغلهم ومعارفهم، والتوصل إلى توافق في الآراء، وبلورة سياسات أكثر فعالية وتعاونية لإدارة المياه.

خامساً، لقد ألهمتنا المياه وضع صكوك جديدة للقانون الدولي تتضمن مبادئ تتعلق باستخدامها وحفظها وجهود التعاون وتقاسم المعلومات والتكنولوجيا والتركيز على استخدامها لأغراض حيوية، وهي كلها أمور تستحق كامل اهتمام الدول.

سادساً، إن المياه ينبغي أن تلهمنا وعياً عالمياً جديداً، بهدف حماية الموارد والحفاظ عليها للأجيال المقبلة، مع كفالة تعميم الوصول إليها والسعي إلى تلافي النزاعات.

سابعا، ينبغي أن تنظر الدول في إبرام اتفاقات للإدارة، تركز على استدامة موارد المياه العابرة للحدود وتنص على إنشاء آليات مؤسسية تكفل الاستخدام الرشيد لهذه الموارد.

ثامنا، يجب على الدول التعاون بشكل نشط ودائم مع بعضها بعضا. ويجب عليها أن توفر المعلومات في توقيت حسن بشأن أي تغييرات هامة ناشئة عن استخدام الموارد المائية العابرة للحدود.

تاسعا، يجب أن تمتنع الدول عن اعتماد تدابير انفرادية، تهدد حقوق الدول الأخرى التي تتقاسم معها موارد المياه العابرة للحدود، أو تؤثر عليها.

أخيرا، وكما ينص ميثاق الأمم المتحدة، فإن الدول ملزمة بالسعي لإيجاد حلول لمنازعاتها عن طريق التفاوض والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الترتيبات والمنظمات الإقليمية وغيرها من الوسائل السلمية، مثل المساعي الحميدة. وحيثما تتدفق المياه، يجب أيضا أن يتدفق السلام.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لنائبة رئيس الوزراء ووزيرة التعاون الإنمائي الدولي وشؤون المناخ في السويد.

السيدة لوفين (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أولا أن أعرب عن تعازي الحكومة السويدية وشعبها في الخسائر في الأرواح عقب الهجمات الوحشية والجبانة في كابل ولندن. وقلوبنا، أولا وقبل كل شيء، مع الأسر التي فقدت أحباءها ومع أولئك الذين يتعافون الآن من إصاباتهم. ونتشاطر مشاعر الصدمة والغضب لدى أبناء الشعبين البريطاني والأفغاني وأؤكد لهم أن السويد تقف معهم في هذا الوقت.

وإذ أنتقل إلى موضوع مناقشة اليوم، أود أن أشكر بوليفيا على وضع مسألة الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود على جدول الأعمال. إن المياه هي إحدى اللبنات الأساسية للحياة البشرية. ومن دونها سيفنى كل شيئ. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه الثاقب والشاحذ للفكر. فقد أبرز لنا التحديات والفرص التي تطرحها المياه العابرة للحدود. وأكد أيضا على أهمية الدبلوماسية الوقائية بوصفها أداة لتفادي النزاعات وتعزيز التعاون من خلال إدارة المياه.

تتزامن جلسة اليوم مع اجتماع هام آخر يركز على المياه، وتحديدا على بحارنا ومحيطاتنا. والسويد فخورة بالمشاركة في استضافة مؤتمر المحيطات مع فيجي، الذي بدأ أمس. ونعتقد أن

المؤتمر يمكن أن يغير الكثير ويؤدي إلى عكس تدهور المحيطات لصالح الشعوب والكوكب والازدهار.

إن الموضوع قيد النظر حيوي وعاجل. فآثار تغير المناخ حقيقية. ونحن نشعر بها يوميا، وخاصة أولئك الذين يعتمدون على الأنهار والبحيرات والبحار والمحيطات لمواصلة حياتهم وسبل معيشتهم. والسويد ليست استثناء من هذه الشواغل. إذ نواجه حاليا انخفاضا غير مسبوق في مستويات المياه الجوفية في أجزاء من بلدنا، وهو ما يؤثر على مستويات إمدادات المياه في جميع أنحاء البلد تقريبا. ويتحتم علينا جميعا التصدي للتحدي برفع مستوى طموحنا العالمي للوفاء بمسؤوليتنا العالمية.

والسويد تلتزم التزاما كاملا وراسخا بجدول الأعمال الوقائي الذي يعمل الأمين العام لتنفيذه، والذي ناقشه المجلس في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7857). وهذا الالتزام بنهج أكثر شمولا إزاء الوقاية يستند إلى إدراك العوامل المتنوعة الكثيرة والمترابطة المحركة للنزاعات. ومسألة إدارة المياه العابرة للحدود هي مثال هام على ذلك. فهناك نسبة كبيرة من سكان العالم يعولون على موارد المياه المشتركة للاستخدامات المنزلية والزراعية والصناعية. ولطريقة إدارة المياه المشتركة بين المجتمعات أثر عميق على جميع جوانب الحياة البشرية، فضلا عن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ونظرا لأهميتها، ليس من المستغرب أن تكون المياه المشتركة أيضا مصدرا للتوتر الذي يؤجج النزاع ويهدد السلام. ويمكن للآثار السلبية لتغير المناخ زيادة حدة هذه التوترات. وأقتبس من الأمين العام،

”تغير المناخ يشكل تهديدا في حد ذاته وعاملا مضاعفا لتهديدات عديدة أخرى – من الفقر إلى النزوح إلى النزاع“.

واستجابة لذلك، يتعين علينا دعم الجهود التي تبذلها البلدان لاتخاذ قرارات مستنيرة وفعالة عند التصدي لآثار تغير المناخ، بما في ذلك آثاره على المياه العابرة للحدود. والأمم المتحدة بحاجة إلى مقر مؤسسي للمخاطر الأمنية المتعلقة بتغير المناخ التي تؤثر بالفعل على البلدان. وسيكفل ذلك المقر أن يكون لدى الأمم المتحدة مجموعة المهارات اللازمة لتوفير تقييمات وافية للمخاطر ووضع استراتيجيات شاملة لإدارة المخاطر فيما يتعلق بآثار تغير المناخ. ومع زيادة القدرة على إجراء تحليل متعدد الأسس وأكثر تكاملا، سيوفر هذا العمل أيضا الإنذار المبكر اللازم لدعم عمل المجلس لمنع نشوب النزاعات. وقد تم التأكيد على هذه الحاجة في آذار/مارس باتخاذ القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧).

إن تحسين إدارة الموارد المائية من أجل كفالة أمن المياه يجب أن يتصدر الأولويات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ولا يسعنا ببساطة ألا نقوم بإدارة مياهنا بشكل مسؤول ومستدام. فمسائل المياه المشتركة يمكن بل ويجب أن تتحول إلى فرص للتعاون. والقيام بذلك يمكن أن يساعد على منع نشوب النزاعات وتحقيق نتائج إيجابية لصالح جميع المجتمعات عبر الحدود. ولدينا عدد من الأدوات المتاحة لدعم هذه الجهود.

أولا، يمكن للقانون الدولي المتعلق بالمياه، الذي يحدد المبادئ الرئيسية بشأن الوقاية من الضرر العابر للحدود وتجنبه، أداء دور هام في منع نشوب النزاعات. واتفاقية آرهوس أداة هامة لكفالة مشاركة المنظمات الحكومية وغير الحكومية في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية ومراعاتها وإدراجها في القرارات المتعلقة بالموارد المائية.

ثانيا، ثمة دور حاسم للجهات الفاعلة الإقليمية. وكما أكد الأمين العام، فإن لأوروبا تاريخا طويلا في إدارة المياه المشتركة. فقد طورنا نظما واسعة النطاق لإدارة المياه العابرة للحدود، بما في ذلك وضع إطار تعاهدي شامل. ولدى الاتحاد الأوروبي دروس يمكن أن يتشاطرها في ذلك الصدد. وكذلك السويد، حيث بذلنا جهودا لاكتساب الخبرة في مجال دبلوماسية المياه لمنفعة جميع البلدان. ولدى معهد ستوكهولم الدولي للمياه والمركز

الدولي للتعاون المائي التابع لليونسكو ومنظمة الشراكة العالمية للمياه، التي تستضيفها السويد، معارف واسعة فيما يتعلق بالمياه العابرة للحدود. وتشارك هذه الهيئات بنشاط في الحوارات الخاصة بإدارة المياه.

وأخيرا، ينبغي لنا تعزيز وتعميق جهودنا للعمل معا بشأن المياه العابرة للحدود. وينبغي أن يتجاوز التعاون إدارة الموارد المشتركة إلى مجالات تحسين نوعية المياه وحماية البيئة. ويمكن أن يكون للتعاون بشأن المياه المشتركة آثار إيجابية بعيدة المدى وأن يؤدي إلى بناء الثقة بما يتجاوز بكثير مسألة إدارة مورد مشترك، وهو ما يقلل كذلك من خطر نشوب النزاعات.

إن المياه التي نتقاسمها – سواء الأنهار أو البحيرات أو البحار أو المحيطات – تديم الحياة وتدعم ازدهارنا المشترك. بيد أنها تتعرض للخطر بشكل متزايد. ولا يمكن لأي بلد أن يستجيب بمفرده. وبدلا من ذلك، يجب علينا أن نعمل سويا كشركاء عبر الحدود بغية ضمان مستقبلنا المشترك وحماية كوكبنا من أجل الجميع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير مصائد الأسماك والاقتصاد البحري في السنغال.

السيد غويي (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية، سيدي، أن أقول إنه لشرف لوفد السنغال ومن دواعي سروره أن يراكم تترأسون شخصيا هذه الجلسة لمجلس الأمن، التي قررتم تكريسها للمسألة الهامة المتعلقة بالمياه العابرة للحدود والدبلوماسية الوقائية. فقد أتاح هذا القرار للمجلس النظر، للمرة الثالثة في غضون ١٤ شهرا، في مسألة المياه وعلاقتها بالسلام، وذلك في أعقاب اجتماع صيغة آريا الذي عقد في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦ تحت الرئاسة الفعالة للسيد ماكي سال، رئيس جمهورية السنغال، والمناقشة المفتوحة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ ٢٢ (انظر S/PV.7818) تحت رئاسة وزير خارجية السنغال وشؤون السنغاليين في الخارج، السيد مانكيور نديايي.

وحقيقة أن هذه الهيئة قد اجتمعت ثلاث مرات لبحث هذه المسألة، في ظل اهتمام متزايد من جانب الدول الأعضاء وخلال فترة وجيزة كهذه، تؤكد، إن كان ثمة حاجة إلى تأكيد، مدى أهمية هذا الموضوع. ونود أن نبرز أيضا القرار المدروس الذي اتخذه بلدانا، السنغال في العام الماضي وبوليفيا اليوم، بالنظر في هذه المسألة من منظور الوقاية الذي قرر الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش – والذي أشكره على بيانه الهام – وضعه على قائمة الأولويات المطلقة في إطار صون السلام والأمن الدوليين.

لا يمكن على الإطلاق أن نكرر بما فيه الكفاية: إن استمرار شح الموارد المائية، مقترنا بالتوزيع غير المتكافئ في جميع أنحاء العالم، لا يدع لنا أي مجال للتقاعس. وفي الواقع، بالنظر إلى النمو السكاني السريع والتوسع الحضري الجامح والمسألة المقلقة المتمثلة في الاحترار العالمي وزيادة الحاجة إلى الاستثمار في الموارد المائية، فإن مسألة الحصول على الماء هي اليوم أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في عالم توجد فيه نسبة ٦٠ في المائة من موارد المياه في تسعة بلدان.

وهذه الحالة المخيفة تتطلب تحولا نمطيا بشأن مسألة المياه بغية اعتماد نهج وقائي يقوم على ركيزتين رئيسيتين: التعاون من أجل ضمان الوصول إلى موارد المياه، والوساطة بغية تسوية الخلافات بين الدول.

ولذلك، نعتقد أن الهدف لم يعد مجرد توضيح كيفية ارتباط المياه بالسلام والأمن، أو حقيقة أنه يتعين علينا منع نشوب النزاعات المتصلة بالمياه، وإنما كيفية تقاسم خبرات التعاون الناجح. ولهذا السبب، يسرني أن أتكلم أمام المجلس عن منظمة تنمية حوض نهر السنغال، التي تمثل قصة نجاح في مجال الإدارة المشتركة للمياه العابرة للحدود. فبالنظر إلى العواقب الخطيرة لنوبات الجفاف الشديد التي حدثت في السبعينات من القرن

الماضي، قررت ثلاثة بلدان – السنغال ومالي وموريتانيا – في آذار/مارس ١٩٧٢ اعتماد رؤية تطلعية أسفرت عن إنشاء هذه المنظمة، التي حلت محل منظمة الدول المشاطئة لنهر السنغال، مسترشدة في ذلك بمثل التضامن والمشاركة والإنصاف والسلام.

ووضعت تلك البلدان الثلاثة المؤسسة للمنظمة، والتي انضمت إليها جمهورية غينيا في عام ٢٠٠٦، ما بات يُعرف باسم ”ميثاق المياه“، الذي يستند إلى فكرة أنه نظرا لأن الماء سلعة نادرة وبالتالي يمكن أن يمثل مادة للنزاع، فإنه يجب تقاسمه على أساس استخداماته، وليس في ما بين الدول الأعضاء، من أجل كفالة الإدارة المشتركة للحوض بروح من التضامن.

ويقوم هذا التقاسم للموارد على أساس الاستخدامات على المبادئ التالية: الالتزام بضمان التوازن في إدارة موارد المياه؛ والاستخدام العادل والمعقول لمياه النهر؛ والالتزام بالحفاظ على البيئة؛ والالتزام بالتفاوض في حالات النزاع؛ والتزام كل دولة مشاطئة بإبلاغ الدول المشاطئة الأخرى قبل القيام بأي عمل أو مشروع قد يؤثر على توافر المياه، أو بإمكانية تنفيذ أي مشروع في المستقبل.

وكانت هذه الرؤية تطلعية جدا لأن ”الميثاق قد أرسى، سابقا في ذلك لعصره، مبدأ الملوث يدفع“ ومنح ممثلي المستخدمين والكوميونات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ولجان الإدارة اللامركزية مركز المراقب في اللجنة الدائمة المعنية بالمياه. وبالقيام بذلك، ضمنت الدول الأعضاء في منظمة تنمية حوض نهر السنغال إمكانية الحصول على المياه للمجتمعات المشاطئة ومكنتها من الاستثمار في الطاقة والزراعة والنقل، مع تعزيز علاقات حسن الجوار في المنطقة في الوقت نفسه.

وبنفس تلك الروح، ستتولى السنغال رئاسة المنظمة بعد انتخاب الرئيس ماكي سال في ١٧ أيار/مايو لترؤس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات للعامين المقبلين.

ويعتزم الرئيس سال إضفاء طابع عصري على المنظمة بمعدل متسارع وتنفيذ مشاريع جديدة في مجال الطاقة والملاحة النهرية، وتعزيز التعاون الشامل للجميع بروح من التضامن لكفالة أن يكون نهر السنغال عاملا موحدا لا مفرقا للبلدان المشاطئة.

ومن الناحية التاريخية، كما نعلم، فإن الأنهار كانت مهد حضارات عظيمة، وينبغي لنا ألا نغفل أبدا عن هذا الدور التاريخي إذا كنا نريد أن تواصل المياه والمياه العابرة للحدود بصفة خاصة الاضطلاع بدور توحيدي. ولكن استنادا إلى معرفتنا بالتحديات الجيو – استراتيجية المحيطة بهذه الموارد، لا يمكننا أن نستبعد خطر نشوب نزاعات تتعلق بالمياه مستقبلا. وفي ضوء ذلك، فإن المجلس ليس أمامه من خيار سوى اللجوء إلى الوقاية.

ومن ثم، فإن من المهم تعزيز التعاون في إدارة الموارد المائية العابرة للحدود، مما سيجعل من الممكن ضمان السلام ومراعاة مصالح الجميع. ولكن قبل ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يستجمع الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز قدرته على الوساطة، لا سيما من خلال مساعدة الأطر التعاونية القائمة أو المساعدة، عندما تكون هناك حاجة إلى ذلك، في إنشاء أطر جديدة.

ومن الضروري التذكير، كما أكد السيد دانيلو تورك، رئيس الفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام، في المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، بأنه من بين المجاري المائية الدولية وعددها ٢٦٣ مجرى، لا توجد مؤسسات إدارة مشتركة سوى لـ ٨٤ منها، والكثير منها لا تعمل بكفاءة.

ومن ثم، فإننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن تعزيز الوساطة المُكملة للتعاون، لا سيما في إطار الأمم المتحدة، التي يتقاسم ثلاثة أرباع أعضائها المجاري المائية مع جيرانهم.

ونود أيضا أن نرحب بالعمل الممتاز الذي تقوم به الأمانة العامة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية، وأن نشكرها على دعمها القيم وجهودها في مجال الوساطة في جميع أنحاء العالم.

وبالنظر إلى كل هذه الجهود، نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي ندعو مجلس الأمن، الضامن للأمن الدولي، إلى دراسة مسألة المياه العابرة للحدود دراسة متأنية بغية تعزيز جهوده لمنع نشوب النزاعات. ولا يخطئن أحد الظن، فإن مستقبل الدبلوماسية الوقائية يكمن في التعاون. ونظرا لتعدد التحديات الأمنية القائمة وتشابكها، ينبغي أن تظل تعددية الأطراف الوقائية شعارا لنا.

وتلك الرسالة هي بالضبط ما تحاول المبادرة السنغالية المتعلقة بالمياه والسلام والأمن تعزيزه. وهي تسعى إلى إظهار أنه يمكن للبلدان، بدعم من المجتمع الدولي، المساعدة على استبدال المنافسة على الوصول إلى المياه، كمصدر للنزاعات، بالتعاون بشأن هذا المورد الاستراتيجي، وبتلك الطريقة، يتسنى منع نشوب الصراعات وتعزيز العلاقات بين الدول.

وأخيرا، يبقى أن أكرر تأكيد التزام السنغال الثابت بمواصلة بذل جهودها الرامية إلى منع نشوب الصراعات المتصلة بالمياه، والإشارة إلى بروز فكرة إنشاء مجموعة أصدقاء المياه والسلام والأمن، التي ستصبح بلا شك حقيقة واقعة.

السيد أشيكباييف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أعرب، بالنيابة عن شعب وحكومة كازاخستان، عن أخلص التعازي إلى أفغانستان والمملكة المتحدة بعد الهجمات المميتة التي وقعت مؤخرا. ونتقدم بخالص تعازينا إلى أسر الضحايا ونتمنى للمصابين الشفاء العاجل.

ويرحب وفد بلدي ترحيبا حارا بالحضور المتميز في نيويورك لفخامة السيد إيفو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ونشكره على ملاحظاته الثاقبة بشأن العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود. كما نشكر الرئاسة البوليفية على تبصرها، وإجراءاتها الاستباقية من أجل توجيه الانتباه إلى هذا الموضوع الهام، الذي يتماشى مع أولويات الأمين العام بشأن الدبلوماسية الوقائية. ويود وفد بلدي أن يدلي بالملاحظات والتوصيات التالية.

أولا، إن التهديدات المتمثلة في المنازعات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود تهديات هامة للغاية، لأن الموارد المائية المشتركة تتدفق عبر بلدان مختلفة. وقد حدد بلدي أمن المياه باعتباره إحدى أولوياته خلال حملته من أجل الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن. وعلى غرار الصراعات المسلحة، تتطلب الصراعات المتصلة بالمياه، إجراءات ومفاوضات مبكرة. وفي هذا الصدد، أشير إلى خطاب الرئيس نور سلطان نزاربابييف المتعلق بالسياسة العامة، والمعنون ”مفهوم رؤية كازاخستان بشأن الحفاظ على الشراكة العالمية لتحقيق عالم عادل ومزدهر“. ويحدد الخطاب العديد من المبادئ السارية لدرء الصراعات المتصلة بالمياه. وقد أثبت التاريخ أن هناك علاقة سببية بين الموارد المائية والصراع. ويمكن من ثم للدبلوماسية المتعلقة بالمياه والتنمية، إنقاذ ملايين الأرواح. ويشكل الماء جزءا أساسيا من الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يؤثر على سائر أهداف التنمية المستدامة الأخرى، الضرورية لتحقيق السلام والازدهار.

ثانيا، يعتبر الماء مادة حيوية لتحقيق السلام والتقدم في منطقة آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نرحب باهتمام الأمين العام بمشاكل بحر الآرال، والمسائل المتعلقة بإدارة المياه في آسيا الوسطى بشكل عام. وأود أن أذكّر المجلس بأن منطقة قاع بحر الآرال، تناهز ٦ ملايين هكتار. تطفو سنويا، ١٠٠ مليون طن من الملح، يتم حملها لمئات أو آلاف الكيلومترات بعيدا. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد لمتابعة نتائج زيارة الأمين العام لأحد مواقع أكبر الكوارث البيئية في تاريخ البشرية، التي أصبحت تؤثر تأثيرا مباشرا على حياة أكثر من ٣٠ مليون شخص اليوم، وتمثل تهديدا للعالم بأسره.

وبوصف كازاخستان أكبر بلد غير ساحلي في العالم، فإنها لم تأخذ أمن المياه أبدا كأمر مسلم به، وتقع إدارة الموارد المائية على رأس جدول أعمالنا. ويمكننا أن نعاني من ندرة خطيرة في

المياه في الأجلين المتوسط والطويل، مع آثار كبيرة على تنميتنا الاجتماعية – الاقتصادية، وتوقع نقص نسبته ٥٠ في المائة في عام ٢٠٤٠. ونعمل مع جيراننا في منطقة آسيا الوسطى، بشأن الترتيبات الإقليمية المتعلقة بالمياه وإدارة موارد المياه العابرة للحدود. ونعتقد أنه يتعين اتخاذ إجراءات فورية لضمان عدم تأثر موارد المياه العذبة سلبا بتغير المناخ، والتوسع الحضري، والنمو السكاني، والتلوث.

إننا نقدر للغاية، الجهود التي يبذلها الشركاء الدوليون، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والبنك الإسلامي للتنمية، وفرادى البلدان، الهادفة إلى مساعدة دول آسيا الوسطى على إيجاد أرضية مشتركة فيما يخص الأمن المائي في المنطقة. ونحن نثني في هذا الصدد، على عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

وقد شرعت كازاخستان في إنشاء صندوق استثماري لوسط آسيا لتنفيذ مشاريع للمياه من أجل التشارك في تمويل بناء وترميم مرافق المياه وبنيتها التحتية. واقترحنا أيضاً إنشاء مركز إقليمي للأمن المائي، فضلا عن التنمية المشتركة وتوقيع اتفاق بشأن المياه والأمن البيئي في وسط آسيا.

ثالثا، تتطلب المنازعات المتعلقة بالمياه، التوصل إلى حلول مبكرة لأن المياه تتدفق طبقا للأحكام القانونية والسياسية، مما يفضي بالتالي إلى زيادة عدد فئات أصحاب المصلحة المحتملين. وعبور الحدود يعني أيضا لجوء مختلف الجهات الفاعلة إلى بدائل أكثر صرامة مع نتائج سريعة، مثل قطع إمدادات المياه، بدلا من إجراء مفاوضات. ولذلك، تتمثل التوصية الثالثة في المواءمة بين مصالح جهتي المنبع والمصب، التي قد تتفاوت تفاوتات كبيرة.

وبالمثل، تتجلى الرابعة، في ضرورة موازنة النُهج المتعلقة باستخدام المياه والإدارة الفعالة لها. وينبغي أن تشكل إدارة الموارد المائية مسألة للمناقشة والحل السلمي، وألا تتحول إلى أعمال قتالية. ونطلب أيضا زيادة التركيز على بيانات المياه والابتكارات في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.

خامسا، يجب أن تركز المفاوضات المتعلقة بالمياه على الجوهر، وأن تؤدي إلى اتفاقات مفيدة للجميع، وتخفّض من التكاليف، وتؤدي إلى التنفيذ المناسب من حيث التوقيت. ويجب أن تكون عادلة وحرة ومفتوحة وشاملة للجميع. ويجب إشراك النساء والشباب والفئات الضعيفة. وينبغي أن تجرى من خلال الاعتراف والاحترام المتبادلين، مما يؤدي إلى حل المشاكل المشتركة بنجاح.

سادسا، يجب استخدام التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، كأحد التدابير الفعالة لبناء الثقة على جميع المستويات، من مشاريع صغار المجتمعات المحلية، إلى التعاون الدولي، الذي تقوم به الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، على كل مستوى من المستويات.

سابعا، يمكن للبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمصارف الإنمائية، المساعدة في حل المنازعات المرتبطة بالمياه، كما تقوم بذلك فيما يخص الصراعات المسلحة. ويتعين احترام جميع الأطر القانونية الوطنية والدولية والترتيبات المتفق عليها في المياه الدولية، سواء كانت ثنائية أو إقليمية أو متعددة الأطراف، وتنفيذها من جانب جميع الدول الأعضاء.

ثامنا، يتعين على آلية الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمياه العذبة بما في ذلك الصرف الصحي، تعزيز قدراتها على تقديم توجيه أكثر فعالية للدول الأعضاء، التي يتعين عليها بدورها تنفيذ توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه. ونعتقد أنه ينبغي تعزيز خارطة الطريق العالمية بشأن المياه، والصندوق الخاص بالهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي تمكين الدول الأعضاء لمساعدة أقل

البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأخيرا، ستعمل كازاخستان على تحقيق عالم ينعم بالمياه، للحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود وتدعم الإجراءات الوطنية والتعاون الإقليمي والعالمي من أجل تغيير الطريقة التي ينظر العالم بها إلى المياه وكيفية إدارتها.

السيدة فيلو (إيطاليا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر رئاسة بوليفيا على عقد جلسة اليوم، التي ستسهم في زيادة الاهتمام بالروابط القائمة بين الموارد الطبيعية والمناخ والأمن.

(تكلمت بالإنكليزية)

كما أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وكما جرى إبراز ذلك خلال المناقشة الأولى في مجلس الأمن بشأن المياه والسلام والأمن التي جرت خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7818)، يمكن أن تشكل ندرة المياه، إلى جانب الاتجاهات الكبيرة الأخرى، مثل النمو السكاني والتحضر السريع والعشوائي، وانعدام الأمن الغذائي، عاملا مضاعفا لعدم الاستقرار، ودافعا للهجرة، ونشوب النزاعات. لقد ذكّرنا الأمين العام بهذه الحقيقة اليوم، كما فعل في الأسبوع الماضي في خطابه بشأن العمل في مجال المناخ، في مدرسة سترن.

وأود أن أسلط الضوء على أنه، في مواجهة تغير المناخ وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في الوقت المناسب، يظل اتفاق باريس يشكل حجر الزاوية في التعاون فيما بين البلدان. وفي نفس الوقت، يعتبر التعاون في مجال المياه العابرة للحدود، أداة قوية لمنع نشوب الصراعات على المدى الطويل. ونرى أن الإحاطة الإعلامية اليوم، مناسبة من حيث التوقيت بوجه خاص، لأنها تجري في خضم التركيز المتجدد من جانب الأمين العام على الدبلوماسية الوقائية، التي تؤيدها إيطاليا تأييدا كاملا، والتأثير الحاسم لمسائل المياه على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام، حيث تبدو الصلة بين السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان راسخة بوضوح.

وأود أن أثير ثلاث نقاط، في ذلك السياق.

أولا، إن وجود إطار عالمي متعدد الأطراف من أجل تعزيز التعاون في مجال المياه وضمان حماية وصون المجاري المائية الدولية أمر أساسي، ولدينا الأدوات لتحقيق ذلك. فاتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية تكرس الوقاية في صميمها. كما أذكر بأن الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية – وهي أول اتفاقية مياه تبرمها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا – قد فتحت العام الماضي لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لتصبح أداة فعالة أخرى للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود في جميع أنحاء العالم. وتشجع إيطاليا بقوة، بوصفها طرفا في هذين الصكين، على التصديق عليهما وتنفيذهما بصورة كاملة من قبل الدول الأعضاء، إذ أنهما يمثلان منبرا أساسيا لمواصلة تطوير الأطر والاتفاقيات الإقليمية بشأن التعاون في مجال المياه. وتورد قاعدة البيانات المختصة بالمعاهدات الدولية للمياه العذبة أكثر من ٤٠٠ اتفاق بشأن المياه، فهي أنجع بديل بفوائد مشتركة عن المواجهة.

ثانيا، تملك أوروبا خبرة طويلة في هذا المجال. فاللجنة المركزية للملاحة في نهر الراين واللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب مثالان من الأمثلة الأولى في التاريخ للأطر المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمياه. وقد ظل الاتحاد الأوروبي، بناء على هذه التجربة، ملتزما دائما بتعزيز التعاون في مجال المياه في مناطق أخرى من العالم.

ثالثا، أؤكد على انخراط بلدي في التصدي لتحديات المياه على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي. فقد شاركت إيطاليا بنشاط، بوصفها عضوا في منظمة الأغذية والزراعة وبلدا مضيفا لها، في إنشاء الإطار العالمي بشأن شح المياه، الذي يهدف

إلى تعبئة جميع الجهات الفاعلة المهتمة بندرة المياه في أبعادها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية تحت إطار واحد متكامل، مع التركيز على الزراعة وأخذ آثار تغير المناخ في الاعتبار الخاص. وقد اعتمدنا، علاوة على ذلك في نيسان/أبريل الماضي، ضمن الإطار العالمي، بيان روما بشأن شح المياه في الزراعة، الذي يؤكد، في جملة أمور، على أهمية إدارة شؤون المياه وتعزيز النهج المتكاملة لمستجمعات المياه.

وقد نفذت إيطاليا مؤخرا، على الصعيد الوطني، استراتيجية جديدة لإدارة الأحواض بهدف تعزيز نهج متكامل لإدارة الموارد المائية وحفظ التربة. فمن خلال تقاسم الإدارة توحد الجهات المعنية العامة والخاصة الجهود لتحسين صيانة أحواض أنهارنا، ناهضة بالتنمية المحلية لتهيئة الفرص الاقتصادية والتخفيف من المخاطر الهيدرولوجية. إن هذا النهج التعاوني، في إطار قانوني مشترك، أمر أساسي لمنع النزاعات المتصلة بالمياه. وقد زادت إيطاليا، علاوة على ذلك، من معونتها الإنمائية لعام ٢٠١٦. وسنضاعف تلك الزيادة في عام ٢٠١٧ ونزيدها إلى ثلاثة أضعاف في العام ٢٠١٨. فنحن نريد أن نضمن أن توجه تلك الموارد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأن يكون لها تأثير على بناء القدرات، بما في ذلك في الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

وختاما، فقد سلم القرار ٢٣٤٩ (٢٠١٧) بشأن منطقة حوض بحيرة تشاد، بالآثار الضارة لتغير المناخ والتغيرات الإيكولوجية، من بين عوامل أخرى، على الاستقرار في المنطقة، بما في ذلك شح المياه، وشدد على الحاجة إلى تقييم كاف لاستراتيجيات الحكومات والأمم المتحدة لتقييم المخاطر وإدارة المخاطر فيما يتعلق بتلك العوامل. وقد أيدنا وشاركنا في تقديم مشروع القرار لأننا نؤمن بالتعاون الدولي وبناء المؤسسات والشراكات. ومن شأن النقاط المرجعية، في ذلك الصدد، أن تسمح لنا بتحقيق الأهداف الإنمائية المتصلة بالمياه الدولية، مثل تلك المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بل وكذلك بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات وتجنب المواجهات الدولية.

وستظل إيطاليا ثابتة في هذه الجهود الوقائية وبناء السلام. فيمكن للمياه، التي غذت الحياة والأسرة البشرية، ونهضت بالحضارات وألهمت العديد من العقول المبتكرة، أن تحفز أعمالنا وأن تكون أداة للسلام كذلك.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أرحب أحر الترحيب بفخامة الرئيس موراليس آيما وأشكره على عقد هذه الجلسة بشأن موضوع الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود الهام وعلى ترؤسه الجلسة شخصيا. إن هذه فرصة ممتازة للبناء على المناقشة المفتوحة التي عقدت تحت الرئاسة السنغالية، بشأن المياه والسلام والأمن العام الماضي (انظر S/PV.7818) وأشكر الأمين العام، أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته النيرة.

إن التنمية السليمة والسلمية للموارد المائية وإدارتها أمر ضروري للغاية بغية تحقيق السلام والازدهار. وينطبق هذا الأمر على اليابان طوال تاريخها في بناء الدولة والتنمية الاقتصادية. ويجب أن يكون الحال نفسه في معظم البلدان. وعندما تتشارك عدة بلدان أنهارا أو بحيرات أو مستودعات مياه جوفية، فإن إدارة المياه تصبح تحديا أكبر. وكثيرا ما أدى التنافس على الموارد المائية الشحيحة إلى نشوء نزاعات أو إلى إدامة القائم منها بين مختلف الدول أو المجموعات العرقية أو المجتمعات المحلية. وقد تضع العوامل الخارجية مثل تغير المناخ، والزيادات السكانية والتلوث البيئي المزيد من الضغوط على موارد المياه، مما يزيد من حدة التوتر. بيد أن تقاسم الموارد المائية قد قرب بين الخصوم،، في كثير من الحالات، من أجل تحقيق السلام والازدهار. وهنا نرى فرصة للتعاون والدبلوماسية الوقائية. فالتعاون بين أصحاب المصلحة في مجال إدارة الموارد المائية يمكن أن يشكل جزءا من تدابير بناء الثقة ومنع نشوب النزاعات.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يسهم في بناء الثقة من خلال تيسير الحوار بشأن قضايا المياه العابرة للحدود وتقديم المساعدة إلى مشاريع إدارة المياه. وما فتئت اليابان تدعم البلدان في تحسين إمكانية الحصول على المياه وتطوير القدرات في إدارة الموارد المائية والحوكمة وفي التعامل مع التحديات المتصلة بالمياه لتعزيز الاستقرار وتهدئة التوترات الكامنة. وتفخر اليابان بأنها ظلت شريكا لوسط آسيا في تعزيز التعاون الإقليمي.

والمياه هي واحدة من مجالات تعاوننا العديدة. وعندما قام رئيس الوزراء آبي بزيارة المنطقة في العام ٢٠١٥، اتفق ثنائيا مع كل زعيم من زعماء دول آسيا الوسطى الخمس على أن مسألة الاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وقد أعرب رئيس الوزراء آبي عن نية اليابان التعاون مع البلدان الإقليمية من أجل الإدارة الفعالة والاستخدام المستدام للموارد المائية في المنطقة. فعلى سبيل المثال، في طاجيكستان، وهي بلد منبع يعتمد اعتمادا كبيرا توليد الطاقة من المصادر المائية، دعمت اليابان مشروعا لتحسين كفاءة استخدام الطاقة الكهرمائية. وفي أوزبكستان، وهي بلد مصب، تقدم اليابان المساعدة لتحسين نظم الري بحيث يمكن توفير المياه بطريقة أكثر استقرارا للزراعة، مع التقليل في الوقت نفسه من استهلاك الكهرباء في المضخات.

وتعتقد اليابان أن تحسين إدارة المياه في بلدان المنبع والمصب على حد سواء يفيد البلدين، وهو بالتالي لا يسهم في الاستخدام المستدام للمياه في المنطقة فحسب، بل أيضا في بناء الثقة على الصعيد الإقليمي.

وفيما يتعلق بأفريقيا، في السودان، تقدم اليابان المساعدة لتحسين إمدادات المياه في المنطقة الشرقية وإعداد التوصيات السياساتية بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية حتى يتسنى التصدي للتحديات المتصلة بالمياه بطريقة أكثر انتظاما، استنادا إلى البيانات.

وتتبع اليابان أيضا نهجا متعدد القطاعات يقوم على توفير المياه وبناء القدرات في مجالات الزراعة والصحة والحوكمة الريفية. وإذ نعتبر أن الماء أحد مصادر النزاع في دارفور والمناطق الأخرى، نعتقد أن المساعدة في مجالات تنمية الموارد المائية وإدارتها تزيد الثقة في جهود التعمير بعد انتهاء النزاع ويؤدي إلى الاستقرار داخل المجتمع.

ويمكن منع نشوب النزاعات عن طريق تطوير مجالات للتعاون العملي وبناء الثقة. لقد تطرقت لمجرد بضعة أمثلة على هذا التعاون من جانب بلدي. وعندما تصبح إدارة المياه العابرة للحدود مسألة دبلوماسية بين الدول، فمن البديهي أن السعي إلى الحلول السلمية أمر هام. ولعل البلدان المهتمة نتعلم من قصص النجاح الأخرى التي يجري تقاسمها اليوم. وستواصل اليابان دعم البلدان في تحسين إدارة المياه والحصول عليها، باعتبار ذلك من أسس تحقيق السلام والأمن المستدامين.

السيد أبو العطا (مصر): سيدي الرئيس، إيفو موراليس، رئيس جمهورية بوليفيا، اسمحوا لي في البداية أن أتقدم لكم ولوفد بوليفيا بالشكر على المبادرة بالدعوة إلى عقد جلسة الإحاطة الإعلامية هاته الهامة.

إن مصر تؤمن بأن التنافس على الموارد المائية المحدودة، خاصة الموارد المشتركة، قد يؤدي إلى تزايد فرص نشوب النزاعات، خاصة في ظل التأثيرات السلبية لظاهرة تغير المناخ. وقد بدأت إرهاصات ذلك تنعكس في نزاعات نتناولها بالفعل على جدول أعمال مجلس الأمن.

لقد سبق لمصر أن نقلت للعالم في المحافل الدولية والإقليمية المختلفة معاناتها من ندرة المياه، حيث أن لديها مصدر وحيد للمياه العذبة، وهو نهر النيل، الذي تحصل منه على ٩٧ في المائة من مواردها المائية وتعتمد عليه بشكل أساسي. كما تقع مصر في منطقة الحزام الجاف في شمال أفريقيا حيث يندر سقوط الأمطار على أراضيها. كما تعاني من عجز مائي في ضوء أن

الاستخدام الفعلي للمياه يبلغ نحو ١٠٢ بليون متر مكعب سنويا مقابل إجمالي مياه تقليدية بنحو ٥٨,٨ بليون متر مكعب، وهي حصة مصر من مياه النيل ومياه الأمطار والسيول ومياه الخزانات الجوفية. وتتجاوز مصر حد الفقر المائي حيث انخفض نصيب الفرد إلى حوالي ٦٢٥ متر مكعب سنويا، والمرشح لمزيد من الانخفاض إلى ٤٧٠ متر مكعب سنويا مع وصول التعداد السكاني إلى ١٢٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٥ .

وتؤمن مصر بأن المياه يجب أن تكون أداة للتعاون وتحقيق التنمية والأمن المائي. ومن هذا المنطلق، ساهمت مصر بالتعاون مع أشقائها من دول حوض النيل في إنشاء مبادرة حوض النيل عام ١٩٩٩ بهدف تعزيز تعاون دول الحوض جميعا ودون استثناء بما يضمن تحقيق المصالح والأهداف المشتركة. وقد حققت تلك المبادرة إنجازات كثيرة نسعى في الوقت الراهن إلى الحفاظ عليها وإعادة إضفاء طابع الشمولية عليها، وذلك عقب تجميد مصر لمشاركتها في أنشطتها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى اقتناع مصر بأن إنشاء مفوضية لدول حوض النيل يجب أن يكون مبنيا على أسس سليمة تراعي مصالح جميع الدول، وأن تتسق مفاهيم إنشائها مع القواعد الراسخة للقانون الدولي، بالإضافة إلى أهمية أن تشمل تلك المفوضية جميع دول الحوض دون استثناء حتى تحقق الأهداف المرجوة منها.

واتصالا بذلك، فإن لدينا عدة شواغل متعلقة بالاتفاق الإطاري غير المكتمل ما زالت قائمة، بما في ذلك إقرار هذا الاتفاق بمخالفة مبدأ توافق الآراء المطبق في مبادرة حوض النيل، الأمر الذي أدى إلى قيام مصر بتجميد مشاركتها في الأنشطة الفنية للمبادرة منذ عام ٢٠١٠. ولا تزال مصر تؤمن بأهمية مبادرة الحوار الجاد والبناء من أجل عودة الشمولية لمبادرة حوض النيل وتسوية الخلافات القائمة، حيث رحبت مصر بالدعوة الكريمة التي وجهها فخامة الرئيس موسيفيني لعقد مؤتمر قمة لدول حوض النيل في ١٧ حزيران/يونيه الجاري، وذلك في إطار المساعي الرامية إلى الخروج من المأزق الحالي الذي يشهده هذا الملف الحيوي.

وتقوم مصر انطلاقا من قناعتها بأن التعاون هو السبيل الأمثل لتحقيق الاستخدام لنهر النيل بتنفيذ مشاريع ثنائية مع دول حوض النيل للانتفاع بشكل أكبر من مصادر المياه في الحوض دون الإضرار بمصالح أية دولة من دوله. وتأسيسا على أهمية الحوار، تم إبرام إعلان المبادئ الخاص بسد النهضة بين مصر وإثيوبيا والسودان. ونود التأكيد في هذا الصدد على أهمية الالتزام الدقيق والتنفيذ الكامل والأمين لبنود هذا الإعلان من جانب جميع الأطراف. كما تؤمن مصر بالدور المحوري الذي يمكن أن تقوم به الدبلوماسية الوقائية في منع نشوب النزاعات في المستقبل حول المورد المائي المشترك، وذلك من خلال ما يلي:

أولا، تفعيل مبدأي عدم الإضرار والإخطار المسبق بين الدول المشاطئة للنهر الواحد. وفي هذا الإطار، فإن قيام بعض دول المنابع بتنفيذ لمشاريع على المجاري المائية المشتركة، دون إجراء دراسات كاملة توضح حجم الضرر على دول المصب وسبل التكيف معه، يمثل انتهاكا صارخا لهذين المبدأين.

ثانيا، احترام الدول لالتزاماتها في إطار القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة حول مصادر المياه العابرة للحدود وعدم اتخاذ أي إجراءات أحادية لتنفيذ مشروع على مجرى مائي مشترك دون التشاور مع الدول المشاطئة الأخرى، في ضوء أن إتمام هذا التشاور وفقا للقواعد القانونية في إطار حسن النوايا ستكون نتيجته في صالح الجميع وستحافظ على استدامة المجرى المائي المشترك.

ثالثا، ضرورة إدراك الجميع أن الإجراءات الأحادية على المجاري المائية المشتركة يمكن أن تضر بمصالح دول مشاطئة أخرى، ومنها على سبيل المثال، تقليص رقعة الأراضي الزراعية، وانخفاض إنتاج الكهرباء، والإضرار بالبيئة، بالإضافة إلى انخفاض جودة المياه بشكل يجعلها غير صالحة للاستخدام الآدمي. وهي

أمور يجب التحسب لها ومحاولة تجنبها حتى يتم تجنيب تدويل تلك القضايا، الذي سيصبح حتميا وأمرا واقعا حال حدوث نزاع يهدد الأمن والسلم الدوليين.

رابعاً، تجنّب تفسير مبدأ الاستخدام المنصف والعادل للموارد المائية المشتركة بشكل يضرّ بالدول المشاطئة الأخرى، فكيف نصف استخداماً ما بأنه منصف وعادل في حالة إذا ما أدى هذا الاستخدام إلى الإضرار بمصالح دول مشاطئة أخرى، خاصة دول المصب، وتهديد استقرارها وأمنها.

خامساً، احترام الأطراف الدولية الأخرى من غير الدول، وخاصة المؤسسات الدولية المانحة والبنوك الدولية وشركات الإنشاءات، للمعايير الدولية لإقامة المنشآت المائية على المجاري المائية العابرة للحدود والتوقف عن تمويلها أو إنشائها دون الحصول على الموافقة المسبقة لجميع الدول المشاطئة، وخاصة دول المصبّات، وذلك لتجنب نشوب الخلافات بين الدول المشاطئة أو إذكاء أي نزاع مستقبلي بينها.

سادساً، تبادل الخبرات الدولية والتجارب الناجحة في مجال إدارة الموارد المائية المشتركة، مع ضرورة اعتماد مقاربة شاملة لإدارة المورد المائي المشترك بما يضمن مشاركة جميع دوله في إدارته والانتفاع به، وذلك في إطار من حسن النية وبناء الثقة وتجنب اتخاذ أي إجراءات أحادية قد تضر، ليس بدول المصبات وحسب، بل بالدورة الهيدرولوجية للمورد المائي المشترك بالكامل.

سابعاً، اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر وضوحاً في مجال تطوير آليات التعاون بين الدول المشاطئة لأنهار دولية، وكذلك في مجال بناء القدرات الهادفة إلى تعظيم الاستفادة من المياه، وفي جهود الوقاية من النزاعات التي قد تنشأ بين الدول بسبب بالمياه، بما في ذلك التوعية بمبادئ القانون الدولي الحاكمة لاستخدامات الأنهار الدولية وتعزيز التزام الدول بها.

إن قضية المياه كمصدر لتحقيق أو تهديد السلم والأمن الدوليين تستوجب المزيد من الانتباه، بحيث يمكن التعامل في توقيت مناسب ومبكر مع تطوراتها. ولذلك، ترى مصر أنه آن الأوان لمجلس الأمن أن يتحرّك ويصدر مُخرجاً يعكس كل تلك المسائل الهامة التي أشرت إليها في بياني اليوم. وإننا ندعو دول المجلس إلى بدء التشاور حول إصدار مُخرج عن هذه الجلسة الهامة يكون أساساً يمكن البناء عليه مستقبلاً في قرارات أو مناقشات لمجلس الأمن حول منع النزاعات التي يمكن أن تنشب حول موارد المياه المشتركة.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسعدنا أن نراكم، سيدي، في مقعد رئيس مجلس الأمن.

ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

سمعنا في الآونة الأخيرة عن مسألة المياه هنا في مجلس الأمن بانتظام تُحسد عليه. ونوافق على الدور الهام لقضايا الوصول إلى الموارد المائية واستخدامها على نحو مستدام وإنعاشها وصونها نظراً لأهمية المياه الدائمة للحياة والنشاط البشري والاقتصادي والحفاظ على التوازن الإيكولوجي. ونرى أن المناقشات والمداولات بشأن تلك المسائل ذات قيمة وهي تعيد تأكيد فهمنا لأن الوقت قد حان للانتقال من الأقوال إلى الأفعال واتخاذ تدابير محددة يمكن أن تخفف من شواغل المجتمع الدولي بشأن المياه. ومن المناسب أن نلتفت إلى النواتج الطويلة الأمد للهيئات المتخصصة، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، والتي تستخدم يوماً بعد يوم البيانات الإحصائية والتحليلية والخبرة العملية لتفاعلها مع الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجيات محددة الأهداف في مجال الموارد المائية والتي تأخذ عوامل معينة سياسية وجغرافية وغيرها في الاعتبار.

وهناك العديد من الحلول على السطح. وهي تشمل رفع مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية للبلدان، وتعزيز قدراتها في مجال إدارة الموارد المائية وتقديم المساعدة

المالية والتقنية، مع مراعاة الاحتياجات المحددة والاستراتيجيات الإنمائية. وكل تلك التدابير، بقدر ما تنطبق على إدارة المياه، مدرجة بوصفها سبلاً رئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. وهي تفتح الباب للمزيد من الفرص لزيادة التعاون بين الدول بشأن مسألة الموارد المائية، مع تحقيق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. والعقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨، الذي أيد الإعلان عنه أكثر من ١٠٠ بلد، بما فيها روسيا، يمكن وينبغي أن يصبح منبراً وحافزاً على تنفيذ تلك التدابير.

وتمثل الصكوك والآليات القانونية الإقليمية والدولية مصدرا رئيسيا للمساعدة في مجال إدارة الموارد المائية، وهي تشمل الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية ولجنة حوض بحيرة تشاد ولجنة حوض نهر الميكونغ، وغير ذلك. ونرى أن المشكلة الرئيسية تكمن في حقيقة أن إمكانيات المحافل والآليات المتخصصة القائمة يُستهان بها ولا تُستغل استغلالاً كاملاً دون وجود مسوّغ لذلك. وبدلاً من توجيه البلدان نحو اتخاذ قرارات مقبولة لدى الأطراف داخل المنظمات المتخصصة، نشهد محاولات متزايدة التواتر لإدراج مسألة موارد المياه العابرة للحدود في سياق مناقشة قضايا السلام والأمن. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تنظيمها وفقاً لمبدأ الإملاء من القمّة إلى القاعدة ويمكن أن يضر أيضاً بمصالح البلدان المعنية. وفي هذا الصدد، نود أيضاً أن نُذكر بأن المياه، شأنها شأن غيرها من الموارد الوطنية، هي موضوع يتعلّق بالسيادة الوطنية.

وفيما يتعلق بإمكانية استخدام الدبلوماسية الوقائية بشأن الموارد المائية، فقد أثبتت الدبلوماسية الوقائية على مدى عقد من وجودها أنها أداة جيدة للحد من التوترات عند نشوئها لأسباب محددة ولتوجيه الأوضاع على طول مسار سلمي بديل. والسمة الرئيسية للدبلوماسية الوقائية، وبالتحديد ما يجعلها مفيدة جداً، هي حقيقة أنها تُستخدم حصراً بناء على طلب الدولة المعنية وبما يتماشى مع الاستراتيجيات الوطنية لتلك الدولة. وهذا يحول دون اللجوء التلقائي إلى الآلية ويكفل، في الوقت نفسه، احترام سيادة البلد وحقه الأساسي في منع نشوب النزاعات والتغلب على آثارها. ولذلك، فإن أي محاولة للإملاء بذريعة المساعدة الوقائية يمكن أن تسيء إلى فكرة ما يُسمى بالدبلوماسية الوقائية في حدّ ذاتها وتؤدي إلى تزايد عدم الثقة بها من جانب البلدان التي تجد نفسها على بعد خطوة واحدة من نزاع مسلح.

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على هذه المبادرة المتعلقة بالأمن والمياه، وهي متابعة جيدة للجلسة التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/PV.7818) تحت رئاسة السنغال.

وأود أنا أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المستنيرة.

كما سمعنا اليوم، يسهم الطلب المتزايد وتفشي التلوث وتغير الظروف المائية في انعدام الأمن المائي في العديد من مناطق العالم. وأصبحت المياه عاملاً متزايداً من عوامل الهجرة والاضطرابات المدنية وانهيار الدول. ومشاكل المياه العابرة للحدود صعبة للغاية ولكن هناك نماذج ناجحة للتعامل معها في جميع أنحاء العالم. وأحد الأمثلة على ذلك تزايد التعاون بين البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا وسلوفينيا بشأن نهر سافا.

فبُعيد توقيع ميثاق تحقيق الاستقرار لجنوب شرق أوروبا في عام ١٩٩٩، بدأت هذه البلدان العمل معاً لتحسين الإدارة المشتركة لنهر سافا.

وبدعم من قياداتها السياسية وقاعدة دعم عريضة من الشركاء الخارجيين، بدأ التعاون في عام ٢٠٠١ وتوج بإنشاء اللجنة الدولية لحوض نهر سافا في عام ٢٠٠٥. وهي من أولى الاتفاقات الإقليمية التي وضعت بعد انتهاء الحروب في البلقان.

وهذا يبرهن على الإمكانية الحقيقية للمياه في تعزيز الروابط الإقليمية. كان مشروعا مشتركا بشأن الملاحة والحفظ أسفر عن تحسين حياة الناس وتعزيز السلام والأمن.

وللولايات المتحدة وجهة نظر مماثلة إزاء قضايا المياه في منطقتنا. وكما قلنا خلال المناقشة المفتوحة بشأن المياه والسلام والأمن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ (انظر S/PV.7818)، ترتبط الولايات المتحدة منذ أكثر من ١٠٠ عام بعلاقات وثيقة مع كل من جارينا بشأن إدارة المياه. وقد استفادت الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. ولبلدي تاريخ طويل في دعم التعاون بشأن المياه المشتركة. ونحن مساهم في شراكة المياه المشتركة، وهي فريق متعدد المانحين يديره معهد ستوكهولم الدولي للمياه، الذي أشارت إليه الوزيرة لوفين. وتهدف الشراكة إلى بناء الإرادة السياسية من أجل التعاون في مجال المياه في جميع أنحاء العالم ودعم الجهود التي تقودها الحكومة لحل التحديات الصعبة المتعلقة بالمياه العابرة للحدود. ونحن نشجع بقوة البلدان المانحة الأخرى على دعم شراكة المياه المشتركة، وعلى أن تستفيد البلدان المحتاجة من الشراكة حتى يتسنى لها دعم جهودها للتعاون في مجال المياه.

وفي حين لا يوجد نهج موحد لحل المنازعات المتعلقة بالمياه، فإن تجربتنا تشير إلى أربعة عناصر رئيسية للدبلوماسية الوقائية لمعالجة قضايا المياه العابرة للحدود. وأول عنصر ينطوي على زيادة قدرات الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة من أجل تحسين فهم التحديات والعمل بشأن التحديات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود. البلدان في حاجة إلى القدرة على التفاوض وحل النزاعات وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بمواردها المائية. ثانيا، يجب أن تكون هناك بيانات سليمة لإيجاد فهم مشترك للموارد المائية المتاحة والفوائد المحتملة وتكاليف تطويرها. يتعين أن يكون لدى جميع الأطراف في نزاع محتمل نفس الفهم لما هو على المحك. ثالثا، من المهم تحفيز التعاون من خلال الاستثمارات في المشاريع المشتركة التي تبين فوائد العمل معا. العنصر الأخير وأهم العناصر، في رأينا، هو الإرادة السياسية. ينبغي للزعماء السياسيين جعل التعاون أولوية وتحديد أهداف واضحة وتمكين الخبراء التقنيين، وهو ما يتماشى مع ما قاله الأمين العام في بيانه اليوم.

وإحراز تقدم بشأن كيفية معالجة مسائل المياه العابرة للحدود ينبغي ألا يكون عرضيا. نحن بحاجة إلى البناء على النجاحات التي حققناها حتى تدرك البلدان وشعوبها، سواء عبر القطاعات أو عبر الحدود، أن التعاون في مجال المياه يتيح فرصا جديدة للنمو ويحد من المخاطر بالنسبة لنا جميعا وأود أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن خالص تعازيها لضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في أفغانستان والمملكة المتحدة. ونتمنى للمصابين التعافي بسرعة. وتدين الصين بشدة الأعمال الإرهابية بجميع أشكالها.

وتثني على مبادرة بوليفيا بعقد هذه الإحاطة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود. وترحب الصين بالرئيس موراليس آيما رئيسا للجلسة. وأود أن أشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته الإعلامية.

الماء ضروري لبقاء الإنسان والتنمية المستدامة للاقتصادات والمجتمعات. الموارد المائية العابرة للحدود تؤثر على الرفاه المشترك للبلدان الواقعة على أحواض الأنهار أو تلك الواقعة عند مجاري أعلى أحواض الأنهار أو مجاري أدنى أحواض الأنهار. إن تعزيز التعاون بشأن الموارد المائية العابرة للحدود يفضي إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والاستقرار وحفظ النظم الإيكولوجية والتنمية المستدامة. وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، من الأهمية بمكان تعزيز التنمية وحماية الموارد المائية العابرة للحدود. ويجب أن نتجنب النزاعات عن طريق الاستخدام الرشيد لموارد المياه. وينبغي لبلدان الأحواض المائية العابرة للحدود أن تضع في اعتبارها أهمية صون السلام والأمن الإقليميين بروح من التعاون المفيد للجميع من خلال وسائل مختلفة، مثل تحسين الوقاية من الكوارث وزيادة الكفاءة الزراعية. ويجب علينا أن نتخذ نهجا متكاملا تجاه التطوير السليم للموارد المائية العابرة للحدود وتخصيصها على نحو رشيد وحفظها واستخدامها بفعالية، بهدف تعزيز قدرتنا بشكل شامل على كفالة الأمن المائي. وعلينا تمكين تقاسم الموارد المائية من أجل تعزيز التعاون المفيد للجميع.

ثانيا، إن تعزيز الحوار والمشاورات فيما بين بلدان أحواض الأنهار يمثل وسيلة فعالة لإدارة الموارد المائية العابرة للحدود. حيث يتعين على الأطراف المعنية مباشرة بقضايا المياه العابرة للحدود وبلدان أحواض الأنهار بذل الجهود لبناء وتحسين آليات التنسيق. ويجب عليها تكثيف الاتصالات فيما يتعلق بالمياه العابرة للحدود، وتعزيز الثقة المتبادلة ومعالجة النزاعات في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة. وينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن تحترم احتراما كاملا إرادة البلدان المعنية. وفي ضوء السياقات المحددة على أرض الواقع، ينبغي لها أن تضطلع بدور تشجيعي بناء. وينبغي لها أن تساعد بلدان أحواض الأنهار على نزع فتيل التوترات وبناء توافق في الآراء بغية جعل الموارد المائية العابرة للحدود موضوعا للتعاون الإقليمي.

ثالثا، ينبغي تعميق التعاون الدولي بشأن الموارد المائية الدولية وتكثيف بناء قدرات البلدان النامية. ومن المهم تعزيز ترتيبات التعاون الدولي للموارد المائية. ويجب أن نضع إطارا قانونيا متينا للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود. وينبغي زيادة الدعم لفريق الأمم المتحدة العامل الرفيع المستوى المعني بموارد المياه والفريق الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام وغيرهما من الآليات في عملها، وتقديم المساعدة التقنية بنشاط إلى البلدان النامية وتحسين إدارة الموارد المائية والاستخدام المستدام للمياه، بغية تعزيز التآزر فيما بين المجتمع الدولي فيما يتعلق بالمياه. وينبغي التركيز بشكل كبير على معالجة مسائل نقص المياه في أفريقيا. وينبغي دعم البلدان الأفريقية في التعاون بشأن موارد المياه العابرة للحدود، ومساعدتها على بناء الهياكل الأساسية لحفظ المياه، من أجل تحقيق فوائد ملموسة للشعوب الأفريقية. وينبغي إدراج حماية الموارد المائية في إطار بناء السلام بغية كفالة الأمن المائي في حالات ما بعد النزاع. وجنبا إلى جنب مع بقية المجتمع الدولي، فإن الصين مستعدة لمواصلة تعزيز التنمية المستدامة واستخدام الموارد المائية، بحيث يمكن أن تكون المياه العابرة للحدود دعائم للتعاون والسلام، وبالتالي الإسهام بقدر أكبر في ازدهار ونماء البشرية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): إذ أقتدي بالآخرين، أود أن أبدأ بعبارة حزينة بالإعراب عن خالص التعازي لزملائنا من أفغانستان والمملكة المتحدة، اللتين كان بلداهما مرة أخرى هدفا لهجمات إرهابية جبانة وخرقاء.

في البداية، أود أن أشكر الرئاسة البوليفية على عقد جلسة اليوم بشأن هذا الموضوع الهام. إن تقرير المخاطر العالمي لعام ٢٠١٧ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي يصنف أزمات المياه من بين أول عشر مخاطر عالمية. ويربط التقرير بين أزمات المياه المحتملة ومجموعة من المخاطر البيئية، ولا سيما الظواهر الجوية البالغة الشدة والإخفاقات في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، وكذلك الهجرة والنزاعات.

وحتى اليوم، هناك ما يقرب من بليون شخص في العالم عرضة لخطر مواجهة نقص في الغذاء والماء. وعلاوة على ذلك، فإن ٩٠ في المائة من سكان العالم حاليا يعيشون في بلدان تشترك في أنهار أو بحيرات أو مستودعات للمياه الجوفية مع بلدان أخرى. تلك المجاري المائية العابرة للحدود تستغل بشكل

مفرط وعرضة للتلوث. كل ذلك إنما يؤكد أن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود أمر ضروري للحفاظ على الاستقرار على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ولا شك في أن العديد من البلدان والشعوب، كما حدث قبل آلاف السنين، تواجه منافسة شرسة على الوصول إلى الموارد المائية. وفي المناطق التي تكون فيها المياه شحيحة ويشتد عليها الطلب، وقد تؤدي المشكلة إلى انخفاض كبير في النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى توزيع غير متكافئ لموارد المياه المحدودة، وانخفاض في مستويات المعيشة، وارتفاع البطالة، والاحتياجات الإنسانية.

وقد يؤدي كل ذلك إلى هجرة قسرية أو حتى صراعات مسلحة.

ونحن نتشاطر تماما الرأي القائل إن هذه الاتجاهات الحالية تتطلب بوضوح أن تعمل معا الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والسلطات المحلية على التصدي بشكل جامع وبطريقة شاملة لهذا التحدي والتخفيف من المخاطر المرتبطة به.

وبغية تحقيق هذه النتائج، تدعو أوكرانيا إلى تعزيز التعاون والشراكات الدولية بشأن أحواض الأنهار والإدارة المستدامة للمياه وحماية البيئة، فضلا عن نقل تكنولوجيا المياه والطاقة بتكلفة معقولة. ونؤيد أيضا النهج الإنمائي لاكتساب المعارف التقنية والقدرات التكنولوجية عن طريق التعليم وأنشطة البحوث ذات الصلة، ولا سيما في البلدان النامية.

ونحن مقتنعون بأن تحقيق التقدم في تعزيز السلام والاستقرار في مجال الأمن المائي يعتمد أيضا على الإدارة المناسبة للطلب المتزايد على الموارد في إطار انخفاض الإمدادات بالاقتران مع النمو السكاني. وبغية تضييق الفجوة إلى الحد الأدنى بين العرض والطلب في مجال الحصول على المياه العذبة، يتطلب المجتمع الدولي استراتيجيات أمنية وإنمائية فعالة لإدارة الموارد وحفظها.

ونعتقد أن إنشاء أطر قانونية وسياسية فعالة أمر هام لمنع نشوب النزاعات وتعزيز التعاون بشأن مسائل المياه العابرة للحدود. وإنه لمجرد أمر طبيعي أن يشير الكثيرون، إن لم يكن جميع الزملاء حول هذه الطاولة، في بياناتهم إلى الأمثلة الناجحة على التعاون الإقليمي في هذا الميدان.

وبما أن أوكرانيا دولة طرف في الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، أو اتفاقية المياه التي أبرمت في عام ١٩٩٢، فهي تدعم وتعزز تبادل المعارف والخبرات في ما يتعلق بالمياه والأمن المرتبط بها.

وفي هذا الصدد، من المهم أيضا الإشارة إلى أن بلدي يعمل بنشاط مع ١٣ بلدا آخر والاتحاد الأوروبي على إدارة مياه نهر الدانوب بطريقة مستدامة ومنصفة عبر اللجنة الدولية لحماية نهر الدانوب. ولقد كبرت تلك المنظمة لتصبح واحدة من أكبر الهيئات الدولية وأكثرها نشاطا وخبرة في مجال إدارة أحواض الأنهار على نطاق العالم؛ وهي مثال ممتاز على الدبلوماسية الإقليمية في مجال المياه.

وثمة مثال جيد آخر هو انخراط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المسائل البيئية والأمنية المتصلة بالمياه في آسيا الوسطى، وهي أداة مفيدة للدبلوماسية الوقائية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه يجب ترجمة رغبتنا في حماية الكوكب وتصميمنا على ذلك إلى أفعال. وتحقيقا لهذا، فإن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحاجة إلى الانتقال من الإعلان عن تطلعاتها إلى اتخاذ خطوات ملموسة بغية تأمين المستقبل الذي نريده لأجيالنا حاضرا ومستقبلا.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر أعضاء المجلس على عبارات التعزية والدعم التي ذكروها هنا وفي أماكن أخرى عقب الهجوم المروع

الذي حدث في لندن نهاية هذا الأسبوع. لقد سعى الجناة إلى ترهيبنا، وإلى الشقاق بيننا، ولكن لا يخطئن أحد: إنهم سوف يفشلون. سوف نهزمهم معا، وسوف نحتاج إلى وحدة مجلس الأمن ونشاطه لمكافحة هذه الآفة الرهيبة.

وبالانتقال إلى الجلسة المنعقدة بعد ظهر هذا اليوم، أود أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وأريد أن أنضم إلى الآخرين في الإشادة بكم، فخامة الرئيس موراليس، على قيادتكم لعرض هذه المسألة الهامة المتعلقة بأمن المياه العابرة للحدود على مجلس الأمن. إنها مسألة لم نعتد على مناقشتها في هذه القاعة، لكنها واحدة تستحق كامل اهتمامنا. فالمخاطر كبيرة: هناك أكثر من ثلاثة أرباع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تتقاسم أحواض الأنهار مع بلد آخر، وأكثر من بليوني شخص يعيشون في أحواض الأنهار المشتركة في العالم النامي.

والمؤسف أننا نعلم ما يمكن أن يحدث عندما تجف المياه. ففي الصومال، يؤدي الجفاف إلى نقص حاد في الأغذية، مما يهدد بالتحول مرة أخرى إلى مجاعة. وثمة درس قوي من آخر مجاعة حدثت في الصومال قبل ست سنوات هو أن المجاعة لا تتعلق بالغذاء فحسب، بل تتعلق أيضا بالمياه. ففي شمال شرق نيجيريا، يؤدي نقص المياه إلى تفاقم الأزمة التي هي من صنع الإنسان، كما رأينا بأنفسنا عندما قمنا بزيارة إلى هناك في آذار/مارس. إذ هناك آلاف المشردين، ومعظمهم من النساء والأطفال، مصابون بالأمراض نتيجة انتشار المياه القذرة وسوء النظافة الصحية مع استمرار الصراع.

علينا أن نعمل، واتفقنا على أن نعمل. ومن خلال الأهداف العالمية، نحن جميعا ملتزمون بتحسين الأمن المائي، وتحسين إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والمرافق الصحية، وتعزيز إدارة المياه العابرة للحدود.

ومع ذلك، فإن التوقعات لعام ٢٠٣٠ تبدو هشة. نحن ببساطة غير جاهزين. وتقدّر الأمم المتحدة أنه بحلول الموعد المفترض أن نكون قد حققنا الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، فإن الطلب على المياه في العديد من البلدان النامية سوف يتجاوز الإمدادات المتوفرة بنسبة ٤٠ في المائة. وإذا اقترنت هذه الندرة بضعف الإدارة، والنمو السكاني، والهجرة، وتغير المناخ، فقد نواجه احتمال تصاعد الصراعات العالمية في المستقبل. وهذا يشكل، بالتالي، دعوة واضحة إلى ممارسة الدبلوماسية الوقائية، حسبما قال العديدون من زملائي بالفعل. ويتعين علينا جميعا في هذه القاعة أن نقوم بالدور المنوط بنا.

وفي جنوب آسيا، على سبيل المثال، قدمت المملكة المتحدة ٣٠ مليون دولار لإدارة شؤون المياه خلال السنوات الخمس الماضية. وثمة بليون شخص في أفغانستان وبنغلاديش وبوتان والصين والهند ونيبال وباكستان يعتمدون بشدة على مجرد ثلاثة أنهار، والتعاون الإقليمي بين هذه البلدان محدود على الرغم من مواجهة مشاكل مماثلة بسبب الطلب على المياه، وتغير المناخ. لهذا السبب، نحن نؤيد تطبيق نهج إقليمي على هذه الأنهار بغية التصدي للتحديات المشتركة للتنمية وتغير المناخ. وإننا نتعامل مع مبادرة البنك الدولي للمياه في جنوب آسيا، حيث تجمع بين مختلف التخصصات والخبرات التقنية والسياسية في جميع أنحاء المنطقة، حتى نتمكن معا من تحديد التحديات التي تؤثر على هذه المياه العابرة للحدود والتصدي لها.

ولكن بغية التصدي لهذه المشكلة على الصعيد العالمي، سوف نحتاج إلى أكثر من العمل الثنائي أو الإقليمي. فسوف نحتاج إلى العمل معا من خلال هذه المؤسسة وغيرها. وعقد هذه الجلسة يشكل خطوة هامة، ولكن ينبغي لهذا الجهد أن يستمر. فلا يمكننا حل المشكلة من خلال عقد جلسة واحدة في السنة.

ومجموعة العشرين لها أيضا دور تؤديه، بما في ذلك عن طريق حفز التعاون في مجال المياه. وهذه المسألة لا تقتصر على العالم النامي فحسب. إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان

الاقتصادي والشراكة العالمية للمياه تقدّران أن تكلفة انعدام الأمن المائي على الاقتصاد العالمي تبلغ ٥٠٠ بليون دولار كل عام. ومع ذلك، ما زلنا بعيدين عن توفير مبلغ ١٩٨ بليون دولار من الاستثمار العالمي المطلوب سنويا لإدارة شؤون المياه والهياكل الأساسية المتعلقة بها. لذلك، نحن بحاجة إلى الاستثمار في المؤسسات والهياكل الأساسية بغية تحسين الأمن المائي داخل الدول وفي ما بينها. والعمل على بناء مؤسسات فعالة وتحسين الإدارة لا يقل أهمية عن بناء الهياكل الأساسية. وبوسع مجموعة العشرين أن تضطلع بدور حاسم من خلال الجهود الدبلوماسية، والتعاون الإنمائي، وتسخير إمكانات القطاع الخاص والحكومات والمجتمعات المحلية بغية تعبئة الاستثمار في الأمن المائي.

وأخيرا، إذا أردنا إحراز تقدم بشأن هذه المسألة قبل عام ٢٠٣٠، فنحن بحاجة إلى رؤية الصورة بنطاقها الأكبر. إن تغير المناخ يقوّض الأمن المائي في جميع أنحاء العالم. وفي مجمل سيناريوهات تغير المناخ تقريبا، سوف تصبح مناطق العالم الجافة أكثر جفافا، وسوف تصبح الفيضانات في جميع أنحاء العالم أكثر شيوعا. وما لم نتخذ خطوات للتصدي لتغير المناخ، فنكون كمن يكافح ويده مربوطة خلف ظهره.

إن اتفاق باريس يوفر الإطار العالمي الصحيح لحماية ازدهار وأمن الأجيال المقبلة مع إبقاء الطاقة ميسورة ومتوفرة للمواطنين وللمؤسسات التجارية. ولقد أدّت المملكة المتحدة دورا رئيسيا في إبرام اتفاق باريس، وإنني فخور بأن أؤكد مجددا في هذه القاعة اليوم على أننا ملتزمون به التزاما تامّا.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): يشرّف وفد بلدي أن يأخذ الكلمة في هذه الجلسة التي تعقدونها أنتم، سيدي الرئيس.

أود في البداية أن أعرب عن تضامن أوروغواي شعبا وحكومة مع شعبينا الشقيقين في أفغانستان والمملكة المتحدة ومع حكومتيهما، جرّاء التعرّض مرة أخرى لهجمات إرهابية جبانة.

السيد الرئيس، أود أيضا أن أهنئكم على عقد جلسة اليوم، وأن أشكركم على بيانكم. ونشكر أيضا الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

من الناحية التاريخية، أثبتت المياه العابرة للحدود جدواها في تنمية الدول، سواء كطرق ملاحية لنقل الأشخاص والبضائع أو كناقلات لأغراض إنتاج الطاقة أو استخراج الموارد الطبيعية، عن طريق الصيد على سبيل المثال. ومع ذلك، فإن هذه المياه – التي وحدت على مر القرون الشعوب التي تتشاطر سواحلها – أصبحت في بعض الأحيان مصدرا للاحتكاك والصراع فيما بينها.

فالمياه لا تندرج ضمن مجموعة الموارد التي تُعرّف بأنها منفعة عامة عالمية، بل هي مورد طبيعي نادر يمكن لإدارته أن تثير الحساسيات السياسية على الصعيد الدولي. إن الإجهاد المائي واقعٌ قد يستمر في التفاقم ويطيل في أعقابه التوترات القائمة، مما سيسفر عن حالات حيث تولد مستودعات المياه الجوفية وأحواض أنهار مشتركة العداءَ بدلا من التعاون إذا لم يتم اعتماد سياسات ملائمة. ولكي نفهم حساسية المسألة، تكفي الإشارة إلى أن جزءا كبيرا من سكان العالم لا يحصلون حاليا على مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية الكافية.

وينبغي للحكومات أن تعتمد نهجا تعاونيا للإدارة السلمية لتدفقات المياه العابرة للحدود. لذلك تؤمن أوروغواي إيمانا راسخا بهذا النهج التعاوني، ولهذا السبب نؤيد التفاوض كوسيلة للتوصل إلى اتفاقات تضمن الاستخدام السلمي لهذه المياه. وعليه، فنحن طرف في المعاهدات التي تجسد الإدارة التعاونية لهذه الممرات المائية.

وعلى سبيل المثال، أود أن أشير إلى معاهدة الحدود بين أوروغواي والبرازيل المؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٥١، وما خلفها من معاهدات، حيث تم تحديد خط المنتصف والملكية المشتركة أو تم وضع نظم للحوض فيما يتعلق بموارد النهر والبحيرة المشتركين. وأنشأت بموجب هذه المعاهدات لجان ثنائية لإدارة موارد النهر والبحيرة، مثل اللجنة المشتركة الأوروغوية – البرازيلية لتنمية موارد حوض بحيرة ميريم ونهر غواربيم، وفي الآونة الأخيرة، اتفاق عام ٢٠١٠ بشأن النقل عبر الممر المائي البرازيلي – الأورغواي في النهر والبحيرة.

وفيما يتعلق بجمهورية الأرجنتين، ومن خلال معاهدة نهر أوروغواي لعام ١٩٧٣ومعاهدة عام ١٩٦١ بشأن نهر بلاتي وجبهته البحرية، تمت تسوية المسائل الحدودية بين البلدين وتم سن القوانين ذات الصلة لاستخدام المياه وإدارتها. وهذه الصكوك القانونية هي ثمرة نهج عملي لإيجاد الحلول المبتكرة والإبداعية المصممة لمعالجة مصالح كل منا. وقد أدى هذا النهج إلى إنشاء هيكل قانوني دقيق ذي توازنات دقيقة وتنازلات متبادلة. وفي كلا الحالتين، فإن الحدود مبينة بتفصيل دقيق استنادا إلى معايير استخدام نظم خط المنتصف للحوض، حسب جزء النهر وتدفق المجرى المائي، بغية ترسيم الجزر، وبالتالي التوصل إلى حلول مبتكرة تخضع من خلالها بعض تلك الجزر لسيادة أحد البلدين الطرفين، على الرغم من وجودها فعليا على الجانب الآخر من الحدود.

وهذه الصكوك تحدد الولاية القضائية الحصرية لكل طرف والمياه للاستخدام المشترك حيثما توجد القنوات الملاحية، وتنص على حرية الملاحة بلا قيود والقواعد الخاصة بالقنوات والصيد، في جملة أمور. وتنص هذه المعاهدات أيضا على تأسيس هيئات ثنائية للإدارة والرقابة واستخدام الأنهار، مما أدى إلى إنشاء اللجنة الإدارية لنهر أوروغواي واللجنة الإدارية لنهر بلاتي، ومقرها في جزيرة مارتن غارسيا. وتستضيف هذه الجزيرة، التي تقع ضمن الولاية القضائية الأرجنتينية على الرغم من قربها من أوروغواي،مقر اللجنة الإدارية وأعلنت محمية طبيعية خالصة لحفظ الطبيعية والحفاظ على الحيوانات والنباتات الأصلية. وتعتمد كلتا اللجنتين القرارات بتوافق الآراء، وباستخدام هذا الإطار كان من الممكن دائما التوصل إلى اتفاقات، باستثناء المنازعة بين البلدين التي جرى حلها بعد عرضها على محكمة العدل الدولية.

وبموجب هذه الاتفاقات المشتركة، تجري مراقبة مشتركة لنوعية المياه والملاحة عبر المجاري المائية، وتتم الموافقة على تصاريح النشاط التجاري والتشييد لكل طرف، مع مراعاة حماية موارد المياه بوصفها شريان الحياة لاقتصاد المشاطئة وكذلك حماية الحياة البرية وتنوع أصنافها المحلية. ومن المهم أيضا تسليط الضوء على أن أوروغواي وقعت في عام ٢٠١٠ اتفاقية بشأن مستودع غوراني للمياه الجوفية مع الأرجنتين والبرازيل وباراغواي من أجل تعزيز الحفاض على مستودع المياه الجوفية، وتوفير الحماية البيئية للمنطقة، وكفالة الاستخدام المعقول والمتعدد والمستدام والعادل للموارد المائية.

وفيما يتعلق بالمياه العابرة للحدود، فإن أفضل أشكال الدبلوماسية الوقائية هي تلك التي تركز على تعزيز الأطر القانونية التي تنظمها، وعلى إنشاء الإطار المؤسسي اللازم لتنظيمها وإدارتها من خلال الحوار والتعاون بين الأطراف.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نعرب عن تضامننا مع المملكة المتحدة وأفغانستان. وبطبيعة الحال، فإن المملكة المتحدة تعرف أننا نقف جنبا إلى جنب معها خلال هذه الأوقات الصعبة.

إنها لفرصة سانحة لي أن أرحب ترحيبا حارا بكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم على ترؤسكم جلسة اليوم الهامة، ونشكر وفد بوليفيا على تنظيمها. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام على إحاطته الإعلامية الثاقبة.

السيد الرئيس، إن المياه، كما عبرتم ببلاغة، هي أحد الموارد الطبيعية الحيوية، التي لا غنى عنها لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. وللأسف، وبسبب النمو السكاني والتحضر والتصنيع وتغير المناخ، فمن المتوقع أن تزداد ندرة المياه. وبالتالي، وفي ظل حقبة تتسم بالإجهاد المائي، ستغدو الطريقة التي تدير بها الدول المياه العابرة للحدود بالغة الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الأنهار والبحيرات العابرة للحدود يمكن، بل ينبغي، أن تكون، وكما أكدتم، سيدي الرئيس، مصدرا للتعاون والشراكة الحقيقية بين الحكومات والشعوب. وبطبيعة الحال، فإن تأكيد هذا نظريا أسهل بكثير من الاضطلاع به في الواقع العملي. فالأخير يتطلب التغلب على العقبات السياسية والنفسية والثقافية باتباع نهج حيث الكل رابح، فضلا عن أنواع أخرى من العوائق التي تؤثر على تطوير الشراكات الواقعية التي تتفق مع الحقيقة على أرض الواقع.

ولذلك فمن البديهي أنه قد يؤدي سوء إدارة المياه العابرة للحدود، بالطرق التي تم ذكرها للتو، إلى التوتر والنزاع السياسي. وليس هذا بالطبع ترسيما من سلطة أعلى؛ وهو ليس أمراً محتوماً. وفي الواقع، الأمر الطبيعي والمتفق مع مصالح جميع الأطراف المعنية هو التعاون، الذي تيسره الأواصر الطبيعية بين الشعوب التي تساعد الأنهار العابرة للحدود على إيجادها. لكن تحقيق هذا الأمر في حد ذاته يتطلب الحكمة والواقعية والالتزام بروح التعاون التي لا تحتمل أي رغبة في احتكار الموارد المائية العابرة للحدود.

ويجعل تاريخ أفريقيا الاستعماري هذه المسألة أكثر أهمية. وإيماننا القوي بالأهمية البالغة للتعاون بوصفه موضوعا أكثر أهمية كلما جرى تناول موضوع المياه ينبع من التجارب السابقة. لقد أثبت التاريخ أن المياه يمكن أن تكون أساسية في تحويل حالة نزاع محتمل إلى حالة للتعاون والشراكة. ومن المؤكد أن إنشاء وبناء شراكة مربحة للجميع أمر ممكن بالفعل، ما دامت الدول تقبل بأنه يجب استخدام الموارد العابرة للحدود بصورة منصفة ومعقولة. وبتوافر الإرادة السياسية اللازمة والالتزام الثابت بمواصلة الحوار لحل الخلافات وإنشاء الآليات التشاركية، فإن الأنهار العابرة للحدود تهيئ الظروف المواتية للسلام والتعاون الاقتصادي والتكامل الإقليمي التي يمكن أن تفيد جميع الدول المشاطئة.

ولذلك السبب أثبتت الدراسات أنه، بالرغم من الخطب السياسية النارية، لم تشن أي دولة الحرب تحديدا بسبب الموارد المائية، وأن هناك أمثلة للتعاون أكثر من النزاع، مع تفاوض الدول على مئات الاتفاقات والتوقيع عليها، مما أسفر عن إنشاء آليات ثنائية وإقليمية مثمرة وحسنة الأداء. ولهذه الأسباب، فإننا لا نزال ملتزمين بمسار للتعاون الثنائي والإقليمي في المسائل الثنائية والإقليمية المتعلقة بإدارة المياه العابرة للحدود ونتابع هذا المسار بفعالية.

وتؤمن إثيوبيا إيمانا قويا باستخدام المياه العابرة للحدود، بما في ذلك نهر النيل، باعتبارها مصدرا للتعاون الإقليمي من أجل التنمية المشتركة. ولإثيوبيا، يمثل حوض النيل هبة طبيعية تنتمي لجميع الدول المشاطئة، وينبغي أن تؤدي إلى تعزيز الصداقة والتفاهم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على التزام إثيوبيا السياسي بمواصلة الحوار الإقليمي مع التزام حقيقي ودائم بتحقيق الرخاء المشترك والتغلب على الفقر. وهذا يتفق أيضا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي يتمثل نداؤها الواضح في عدم تخلف أي أحد عن الركب. وفي الواقع، لذلك السبب، فإن الموضوع يعالج بصورة أفضل من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الوقت نفسه تشكل مبادرة حوض النيل مثالا للتعاون والشراكة التي نقيمها في منطقتنا ويتمثل هدفها النهائي في تحقيق اتساق الانتفاع من النهر. وتفاوضت الدول المشاطئة على اتفاق

الإطار التعاوني لحوض نهر النيل تقريبا لأكثر من ١٣ عاما ووقعت على الاتفاق الآن ست دول مشاطئة وصدقت عليه ثلاث دول. ويحدونا صادق الأمل في أن تصدق الدول المشاطئة الثلاث المتبقية على الاتفاق، وستنشأ لجنة دائمة لحوض نهر.

إن التعاون بين إثيوبيا ومصر والسودان وتوقيع قادة البلدان الشرقية الثلاثة على إعلان المبادئ يشكل أيضا مظهرا آخر من مظاهر التعاون الإقليمي الذي ينبغي تعزيزه بشكل إضافي. ولا شك أن هناك خلافات بين دول منبع ومصب النيل، ولكن الشيء الأهم هو أن لدينا آلية للحوار ترتكز على مبدأ التفاهم والاحترام المتبادلين. ونرى أنه ينبغي أن يسمح لتلك الآليات الثنائية والإقليمية للإدارة بالتطوير والتدعيم في إطار السياقات الإقليمية الخاصة بها. فتدويل هذه المسائل لن يساعد؛ ومن شأنه بدلا من ذلك تعقيد الأمور مما يؤدي إلى تقويض الجهود المبذولة على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

وتتيح لنا خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فرصة تاريخية أخرى لضمان حصول الجميع على المياه النظيفة. إن التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لأهداف التنمية المستدامة أفضل أداة لمنع نشوب النزاع وضمان تحقيق التنمية الشاملة للجميع. وفي هذا السياق، سيكون تعزيز التعاون الدولي أمر لا غنى عنه للتنفيذ الكامل للهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف والغايات في مجال المياه والمتصلة بها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا.

ودأبت إثيوبيا على المشاركة بفعالية وبصورة بناءة في الحوارات المتعلقة بالمياه التي عقدت هذا العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٢٢/٧١ بشأن العقد الدولي للعمل، ”الماء من أجل التنمية المستدامة“، ٢٠١٨-٢٠٢٨، الذي شاركت إثيوبيا في تقديمه. وبوسع ذلك النوع من الحوارات الموجهة نحو التنمية، بالترافق مع الدعم المالي والتكنولوجي ودعم بناء القدرات الكافي والمستمر الذي يقدم إلى أشد البلدان ضعفا أن يؤدي إلى حلول ملموسة للعالم الشحيح المياه. وهذه هي الكيفية التي يمكننا بها جميعا أن نمنع نشوب النزاعات ونعزز السلام والأمن الدائمين.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن عميق تعاطف فرنسا وتضامنها مع المملكة المتحدة وأفغانستان في أعقاب الهجمات المروعة التي وقعت في لندن وكابول.

وأود أن أشكر الرئيس موراليس على حضوره جلسة اليوم، ونعرب عن امتناننا للرئاسة البوليفية للمجلس على هذه المبادرة الهامة بشأن موضوع الدبلوماسية الوقائية والمياه العابرة للحدود ونهنئها على الجودة العالية للورقة المفاهيمية، التي تحدد بوضوح المشكلة التي نناقشها اليوم. وأود أيضا أن أشكر السنغال التي، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كانت لديها الفكرة الممتازة لتنظيم مناقشة في مجلس الأمن بشأن موضوع المياه والسلام والأمن (انظر S/PV.7818). وتدين المناقشة التي نعقدها اليوم بالكثير لهذه المبادرة الرائعة التي اضطلعت بها السنغال.

وسأقصر بياني على ثلاث ملاحظات موجزة، أعتقد أنها هامة.

ويتمثل تعليقي الأول في أن الماء مورد حيوي يكمن في صميم التنمية وحقوق الإنسان، ولكنه يمس أيضا الأمن وحفظ السلام. والمناقشة بشأن المياه العابرة للحدود أساسية لأن من الأمور الملحة والشرعية أن يعالج مجلس الأمن هذه المسائل.

واعترفت الأمم المتحدة بالحصول على المياه والصرف الصحي باعتباره حقا من حقوق الإنسان في قرار توافقي صدر في عام ٢٠١٠، ويعزى بقدر كبير إلى الجهود التي بذلتها الرئاسة البوليفية. وتتوقف العديد من الأنشطة البشرية على الموارد المائية، وفي الوقت نفسه، ازداد بقدر كبير الطلب العالمي على المياه، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد المائية. وسيستمر ارتفاع حدة هذه التوترات في العقود المقبلة. ويقدر البنك الدولي أنه،

نتيجة للنمو السكاني، فإن يتوقع أن تزداد الحاجة إلى المياه اللازمة للزراعة بنسبة ٥٠ في المائة بين الآن وعام ٢٠٥٠ وأن تزيد الحاجة إلى المياه اللازمة لإنتاج الطاقة بنسبة ٨٥ في المائة.

ويحدث الضغط على الموارد المائية آثارا كبيرة فيما يتعلق بتوفير الأمن. ومع أن العوامل البيئية نادرا ما تكون السبب الوحيد للنزاع، فإنه لا يمكن إنكار أن بوسع الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها أن يسهم في اندلاع أعمال العنف. ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن نسبة ٤٠ في المائة على الأقل من النزاعات التي نشبت خلال الأعوام الـ ٦٠ الماضية كانت متصلة نوعا ما بالموارد الطبيعية، مثل الذهب والمعادن والنفط، ولكن أيضا بالأراضي الخصبة والمياه.

ويمكن للنزاعات المتصلة بتقاسم المياه أن تنشأ محليا فيما بين المستهلكين، وكذلك فيما بين الدول على المستوى العابر للحدود. وفيما يتعلق بكلا المياه السطحية أو الجوفية، تتواتر النزاعات المتعلقة بالمياه العابرة للحدود. وهي تؤدي غلى التفاوت في إدارة موارد المياه ومعاقبة السكان الأشد فقرا على وجه الخصوص. وتمارس بلدان المنبع ضغطا كبيرا على بلدان المصب وتفرض عليها قواعدها في أغلب الأحيان. وبعد ذلك تصبح هذه مسألة جدية تتعلق بالعدالة.

وتشكل المياه عاملا حقيقيا من عوامل لاستقرار والإنصاف.

ولذلك، فإنها تستحق اهتمامنا الكامل ولا ينبغي إهمالها توقعا لتسوية المنازعات. إن الموارد المائية التي تشكل في كثير من الأحيان مصدرا للانقسام يمكن ويجب أن تصبح عاملا للتعاون والسلام بين الدول.

وتتعلق نقطتي الثانية بأن هناك أدوات دولية فعالة يجب تعزيزها من أجل منع نشوب النزاعات بسبب المياه. وأعني بطبيعة الحال الاتفاقيتين الرئيسيتين متعددتي الأطراف التي ينبغي أن تسترشد بها جميع أعمالنا في هذا المجال: اتفاقية نيويورك المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية واتفاقية هلسنكي المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية. وتعد الاتفاقيتان، في رأيي، متكاملتين لا متنازعتين.

واتفاقية هلسنكي، في بعض الجوانب، أكثر طموحا من اتفاقية نيويورك. حيث أنها إلزامية، وتغطي المياه الجوفية وتقطع شوطا أبعد في مجال حماية البيئة. كما أنها توفر آلية للحوار والتحكيم – وهي أداة حقيقية لتيسير وتهدئة إدارة المياه في سياق التوترات بين الدول المشاطئة لنفس الأنهار أو البحيرات أو مستودعات المياه الجوفية. وأذكّر أن الاتفاقية مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ آذار/مارس ٢٠١٦.

إن المبادئ الأساسية لهذين النصين هي أساسا متماثلة. وتتعلق أساسا بمبدأ الاستخدام المعقول والمنصف للمياه العابرة للحدود والتعهد بعدم إلحاق ضرر جسيم ببلدان مجاورة. ويوفر كلا النصان أيضا مجموعة أدوات شاملة ومفصلة للغاية وتوصيات مكيفة وممارسات جيدة تستند إلى خبرات طويلة. لنتعلم استخدام هذه الأدوات والتوصيات والممارسات الجيدة.

وأود أن أضيف نقطة هامة بشأن نصي نيويورك هلسنكي. تحدد هاتان الاتفاقيتان مبادئ رئيسية، لكنهما تتركان هامشا كبيرا للأطراف المعنية ولا تمس سيادة الدول. وأعتقد أن هذه نقطة قوة كبيرة؛ وتحل الصراعات بشكل أفضل بكثير على أساس محلي أو إقليمي. ونحن بحاجة إلى تعزيز هيئات الحوكمة القائمة على أساس أحواض الأنهار، لأن الأطراف المحلية أقدر على تقييم احتياجاتها ومناقشة اقتسام المياه بغية كفالة الوصول المستدام والسلمي لمواردها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نقوم بتيسير الحوار واقتراح الأدوات المناسبة ودعم النُهج التعاونية المقترحة من الأطراف على أرض الواقع، ولكن دون اتخاذ قرارات بالنيابة عنها في أي حال من الأحوال.

ونقطتي الثالثة والأخيرة ذات طابع أعم. فتغير المناخ يفاقم من معظم القضايا البيئية ويجعل القضايا الإنمائية أكثر تعقيدا.

والمياه ليست استثناء. تتزايد ندرة الموارد المائية وتتعرض لضغوط متزايدة بسبب اقتران أثر الاحترار العالمي بالانفجار السكاني وتزايد الطلب على المياه. وستتزايد تكاليف الوصول إلى موارد المياه وتتفاقم التوترات. وترتبط ٩٠ في المائة من الكوارث الطبيعية بالمياه. وتتضاعف كوارث الفيضانات والجفاف والعواصف نتيجة لتغير المناخ. وتؤثر هذه المعوقات على الأحوال المعيشية للبشر؛ وتتسبب في وقوع الأزمات الإنسانية الخطيرة أو تسهم فيها، مثل المجاعة؛ وتؤدي إلى نشوب الصراعات فيما بين دول الجوار. ومن ثم، ترتبط قضايا المياه ارتباطا وثيقا بتحدي تغير المناخ. لذلك، يبدو لي أنه من أجل منع نشوب الصراعات المتصلة بالمياه، يجب أيضا مواجهة تحدي تغير المناخ، وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وفي الختام، أود أن أشيد بالأمين العام، الذي أكد ببصيرة نافذة على ضرورة عدم تجزئة النُهج الخاصة بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسلام والأمن. وتوضح مسألة المياه بصورة خاصة الضرورة الملموسة لاتباع نهج شامل. يجب أن نتوقع الأزمات المتصلة بالمياه، ونعزز الحوار ونشجع إنشاء شراكات مستدامة بالتركيز على رؤية طويلة الأمد. وهناك حاجة ماسة إلى المحافظة على مواردنا المائية بغية الحفاظ على مستقبلنا ومستقبل أطفالنا في بيئة سلمية ومستدامة. هذا هو أحد المسائل الحاسمة في عصرنا، وستزداد أهميته في السنوات المقبلة. وستظل فرنسا ملتزمة بحزم في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي، لكنني أود أن أغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببيان آخر.

لم يستسغ بعض المشاركين مخاطبتهم بالأخ أو الأخت، لكنني أود أن أقول لهم بأن أصلنا من الأرض وسنعود إليها. إننا جميعا أولاد أمنا الأرض، ولذلك فنحن جميعا أخوة. فلم يأت أي كائن بشري من الشمس أو القمر؛ لقد أتينا جميعا من الأرض. ولهذا السبب، فإنني أستخدم مصطلحي ”أخ“ و ”أخت“. أعتذر إن كنت قد أغضبت أحدا.

وأود أيضا أن أقول إنني قد فوجئت ببيانات مختلفة بشأن التعاون. إن خلفيتي هي خلفية متواضعة. وفي بعض الأحيان، عندما نسمع بعض البيانات من بعض البلدان، فإننا لا نشعر بالأمان، ولكن بعد أن استمعت إلى الكثير من الكلام عن التعاون، أرى أن مجلس الأمن مهتم بشكل حقيقي بالحفاظ على السلام وتحقيق العدالة الاجتماعية والأمن في العالم.

وكلما حدث انقلاب، تظهر الريبة. وكمنظمة دولية، فإننا نتحمل المسؤولية عن حماية الحكومات والرؤساء المنتخبين ديمقراطيا. لقد حدث أكبر عدد من الانقلابات في أمريكا اللاتينية، في بوليفيا. وعندما سيطرت القوات المسلحة في بلدي، أصبح ثلاثة ضباط برتبة فريق أول رؤساء في سنة واحدة. لم أكن أرغب في مناقشة الحالة السياسية في بلدي، ولكنني أرى أنها طريقة جيدة لاختتام الجلسة.

لقد فوجئت بتعدد البيانات بشأن مسألة المياه، التي يجب أن نتعاون معا بشأنها، في مشاريع واستثمارات مشتركة، من شأنها أن تساعد شعوبنا كثيرا. أود أن أشكر جميع المتكلمين على بياناتهم. نحن متنوعون للغاية. ومن خلال الاستماع إلى المتكلمين الذي يعربون عن آرائهم في مجلس الأمن، أشعر بالتنوع المادي والاقتصادي والجغرافي والأيديولوجي والواقعي. ومن حقنا أن نكون متنوعين، ولكن مهما كانت خلافاتنا، أرى أنه من المهم أن نعمل معا لصالح شعوب العالم الأكثر إهمالا.

تلك تجربتي كشخص من أصول متواضعة للغاية، يعرف معنى العيش في الفقر. ولهذا السبب، أعتقد أنه يجب أن نحافظ على دولنا المتعددة القوميات، وعلى أمريكا متعددة القوميات، وعلى كوكب متعدد القوميات. نحن متنوعون، وعلينا أن نفهم بعضنا البعض رغم تنوعنا. إنني أرى إلى جانب العديد الآخرين، بأن مرادف التنوع يكمن في تعدد القوميات الذي نتمتع فيه جميعا بنفس الحقوق ونفس الواجبات لما فيه مصلحة المجتمع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.